1945/08/01
711.90 F 27/7-1445 (2)

رسالة سرية رقم ٣٢٩ من دين آتشيسون Dean Acheson عن وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة، مؤرخة في ١ أغسطس (آب) ١٩٤٥م ومرفق بها مسودة اتفاقية للنقل الجوي بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وموجه نسخة منها معاً طي رسالة تغطية رقم ١٣٦٣ من وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى الوزير المفوض الأمريكي في القاهرة، مؤرخة في ١ أغسطس ١٩٤٥م.

يشير آتشيسون إلى مسودة الاتفاقية المرفقة ويقول إنها مطابقة تقريباً لغيرها من الاتفاقيات المبرمة بين الولايات المتحدة والحكومات الأخرى. ويضيف أن برقية الوزارة المؤرخة في ٥ يوليو (تموز) ١٩٤٥م تحدد الطرق الجوية التي أقرها مجلس الطيران المدني، والتي تتجه من القاهرة إلى فلسطين ومنها إلى البصرة فالظهران ومن ثم إلى بومباي. ويحق لشركة طيران ترانس كونتينتال وسترن Trans Continental Western أن تعدل في هذا المسار، كما يحق لشركة تي دبليو إيه TWA دخول مطار الظهران من اتجاه آخر.

ويقول آتشيسون إن الاتفاقية تمنح الحقوق المتبادلة لحكومتي المملكة والولايات المتحدة لا لشركة الطيران. ويلفت النظر إلى أن بعض بلدان الشرق الأدنى تمارس قيوداً على ما يسمى بالحرية الخامسة بهدف الحد أو منع شركة الطيران من حمل الركاب بين بلدان المنطقة. ويضيف أن حكومة الولايات المتحدة لم تقبل بهذه الإجراءات لكنها على استعداد لبحث المسألة مع الحكومات المعنية. ويقول آتشيسون إن الحكومة الأمريكية ستعالج أي خلاف ينشب بين أية شركة طيران سعودية قد تنشأ مستقبلاً وشركة الطيران الأمريكية في حينه. ويضيف أن مقدمة الاتفاقية تشير إلى مؤتمر الطيران المدني الدولي الذي انعقد في شيكاغو ولم تحضره المملكة، وينوه إلى إمكانية حذف تلك الإشارة من المقدمة. كما يبين رغبة وزارة الخارجية في الإبقاء على المادة السابعة دون تغيير على اعتبار أن الحكومة الأمريكية ملتزمة بتسجيل اتفاقيات النقل كافة لدى منظمة الطيران المدني الدولية المؤقتة التي أنشئت بموجب مؤتمر شيكاغو.

R. 12

1945/08/01
711.90 F 27/7-1445 (6)

مسودة اتفاقية النقل الجوي بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية مضمنة طي رسالة سرية رقم ٣٢٩ من دين آتشيسون Dean Acheson عن وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى الوزير المفوض الأمريكي في جدة، مؤرخة في ١ أغسطس (آب) ١٩٤٥م وموجه منها نسخة طي رسالة تغطية سرية رقم ١٣٦٣ من وزير الخارجية الأمريكي

بالنيابة إلى المفوضية الأمريكية في القاهرة، مؤرخة في ١ أغسطس ١٩٤٥م.

تتألف الاتفاقية من مقدمة وتسع مواد وملحق. تقول المقدمة إنه بناء على مقررات مؤتمر الطيران المدني الدولي الموقع عليها في ٧ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٤م في شيكاغو، ورغبة في تطوير النقل الجوي بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، توافق الحكومتان على تنظيم النقل الجوي بين بلديهما حسب الاتفاقية الحالية. وتتعلق المادة الأولى بمنح طرفي الاتفاقية الحقوق المنصوص عليها في الملحق بشأن تحديد المسارات الجوية والخدمات. وأما المادة الثانية فتنص على البدء في تنفيذ الخدمات الواردة في المادة الأولى حال قيام الطرف المستفيد من الحقوق بتعيين شركة طيران للعمل على المسار المذكور، كما تنص على التزام الطرف المانح للحقوق بإعطاء الإذن لشركة الطيران المذكورة إذا كانت تحقق الشروط التي تضعها سلطات الطيران المختصة في ذلك البلد، وتحوز على موافقة السلطات العسكرية إن دعت الضرورة. وتنص المادة الثانية على ممارسة كل طرف للحقوق الممنوحة له في أقرب وقت ممكن إلا إذا تعذر ذلك لظروف قاهرة. وتنص المادة الثالثة على أنه تحقيقاً للمساواة بين الطرفين المتعاقدين، فإن لكل منهما الحق في فرض رسوم معقولة لقاء استخدام المطارات العامة والمنشآت التابعة لها، كما توضح المادة ذاتها أن على كل طرف أن يعامل الطرف الآخر معاملة الدولة الأولى بالرعاية فيما يتعلق برسوم المحروقات وزيوت التشحيم وقطع الغيار، وأن تكون هذه المواد في حال وجودها على متن الطائرات معفاة من الرسوم الجمركية ورسوم التفتيش حتى ولو استهلكت تلك المواد في أثناء رحلتها في أجواء الطرف الآخر. وأما المادة الرابعة فتتعلق بمسألة الاعتراف بشهادات الصلاحية لدى كلٍّ من الطرفين المتعاقدين. كما تتناول المادة الخامسة مسألة الالتزام بتعليمات الدخول والخروج والملاحة الجوية المطبقة في أراضي كل من الطرفين، وتنص على وجوب الالتزام بالتعليمات الخاصة بدخول المسافرين وأطقم الملاحة وخروجهم وما يتصل بها من إجراءات مراقبة الجوازات والجمارك وإجراءات الحجر الصحي. وتنص المادة السادسة على احتفاظ كل طرف بحق سحب الترخيص الممنوح لشركة طيران تابعة للطرف الآخر في حالات معينة كانتهاك قوانين البلد الذي تعبر طائراتها أجواءه. وتنص المادة السابعة على وجوب تسجيل هذه الاتفاقية لدى منظمة الطيران المدني الدولية المؤقتة. أما المادة الثامنة فتوضح الإجراءات الواجب اتخاذها لتعديل المسارات الجوية المذكورة في الملحق. وتتعلق المادة التاسعة بكيفية إنهاء الاتفاقية إذا ما رغب أحد الطرفين في ذلك. وأما الملحق فيبين الحقوق الممنوحة لشركات الطيران الأمريكية

والمسارات الجوية التي ينبغي اتباعها، كما يبين الحقوق الممنوحة لخطوط الطيران السعودية في الولايات المتحدة وعلى مسارات تحدد في وقت لاحق.

R. 12

#711.90F.27/5-847 R.12

1945/08/01
890 F. 0011/8-145 (3)

مذكرة محادثات بين الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود وزير الخارجية السعودي وإبراهيم السليمان (العقيل) وعلي رضا في جانب وجوزيف جرو Joseph C. Grew وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة ولوي هندرسون Loy W. Henderson مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا بوزارة الخارجية الأمريكية في الجانب الآخر، مؤرخة في ١ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

تشير المذكرة إلى بدء الاجتماع في مكتب جرو، وتولى علي رضا خلاله مهمة الترجمة. وتقول إن الأمير فيصل عبر عن سروره بنتائج المحادثات التي ساهمت في توضيح المشكلات التي تعاني منها المملكة للجانب الأمريكي، وإنه أعرب عن تقديره للصعاب التي تواجهها الولايات المتحدة في سبيل تنفيذ برامجها المتنوعة، والجهود التي يبذلها المسؤولون في الوزارة لدعم المملكة. كما عبر الأمير فيصل عن أسفه لاضطرار المملكة إلى البحث عن الدعم من مصادر أخرى.

وتبين المذكرة أن الأمير أعاد ما قاله في الاجتماع السابق من ضرورة التروي قبل الشروع في تطبيق الاقتراحات الأمريكية مشيراً إلى مقالة نشرت في إحدى الصحف المصرية تفيد أن الولايات المتحدة قد أنشأت خطوطاً جوية بينها وبين المملكة دون استشارة الأخيرة، مما يثبت ضرورة التزام الحذر في العلاقة بين البلدين. وتقول المذكرة إن الأمير فيصل طلب من جرو أن تمد الولايات المتحدة يد العون إلى الدول العربية الأخرى ومساعدتها على تحقيق استقلالها التام.

وتنقل المذكرة قول جرو إن الولايات المتحدة تسعى لصالح الشعوب العربية بشكل عام، وتنظر إلى تلك الشعوب بعين الود والصداقة. وتضيف المذكرة أن الأمير فيصل عبر عن مخاوفه من أن تؤيد الحكومة الأمريكية أية سياسة ترمي إلى طرد السكان العرب من ديارهم في فلسطين ووضعهم تحت سيطرة حكومة يهودية. وقال إن العرب لا يصدقون أن الحكومة الأمريكية عاجزة عن إحقاق العدل بالنسبة إلى فلسطين، وأعرب عن أمله في ألا تتغير السياسة الأمريكية حيال ذلك البلد العربي. وفي رده بشأن هذه المسألة، ذكّر جرو بموقف الحكومة الأمريكية التي تنتهج تجاه فلسطين سياسة لا تنوي تغييرها في تلك المرحلة، وهي سياسة تعتمد مراعاة مصالح اليهود والعرب على السواء، وهي السياسة نفسها التي انتهجها الرئيس الراحل فرانكلين روزفلت Franklin D.

Roosevelt، وتوضح المذكرة تأكيد الأمير فيصل على الحق العربي في فلسطين، وإشارته إلى الجماعات التي تحاول تغيير الأوضاع في ذلك البلد. وتنقل قول هندرسون إن سياسة الولايات المتحدة لم تتغير تجاه فلسطين على حد علمه، وليس هناك نية لتغييرها في ذلك الوقت. وفي نهاية المذكرة إشارة إلى طلب جرو من الأمير فيصل نقل تحيات الرئيس الأمريكي إلى الملك عبدالعزيز آل سعود.

R. 2

1945/08/01
890 F. 20 Mission/10-1145 (1)

محضر محادثة غير رسمية حول صيانة معدات النقل الحكومية في المملكة العربية السعودية اشترك فيها فرد أولت Fred H. Awalt وجورج وودبريدج George Woodbridge وواتسون Watson وهنتر Hunter من مركز إمدادات الشرق الأوسط، مؤرخ في ١ أغسطس (آب) ١٩٤٥م ومضمن طي رسالة رقم ١٥٠٣ موقعة من جون دوسون John P. Dawson الممثل الخاص لإدارة الاقتصاد الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية في القاهرة إلى ديرو سوندرز Dero A. Saunders رئيس قسم الشرق الأوسط بإدارة الاقتصاد الخارجي في واشنطن، مؤرخة في ٢١ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٥م، وموجه نسخة منها طي رسالة تغطية موقعة من سوندرز إلى ريتشارد سانجر Richard Sanger من قسم شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١١ أكتوبر ١٩٤٥م.

تدور المحادثة حول الحاجة إلى موظفين للإشراف على صيانة معدات النقل الحكومية في ورشة جدة التابعة للحكومة السعودية حيث يجتمع ٧٠ بالمائة من كامل الشاحنات التي تدخل المملكة. ويشير محضر المحادثة إلى وجود ضابط برتبة رائد يعاونه اثنان برتبة ضباط صف، وينقل قول أولت إن الورشة ستصبح في حالة من الفوضى إذا غادر ضابطا الصف العمل في أول يناير (كانون الثاني) المقبل. ويبين المحضر كذلك أن الحاضرين متفقون على أن من الضروري العمل على إنقاذ شاحنات النقل الجديدة من التلف بسبب قلة الصيانة، وتجنب بيعها في السوق السوداء في جدة أو مكة أو الرياض. ويشير المحضر إلى اهتمام وزارتي المالية في بريطانيا والولايات المتحدة بسبب تردي حالة معدات النقل والإمدادات المدعومة، ويوضح أن من الضروري تعيين مشرفين إضافيين اثنين على الصيانة في ورشة الرياض إذا وافقت الحكومة السعودية على ذلك لتشديد الرقابة على حسن سير العمل في تلك الورشة.

R. 3

1945/08/01
890 F. 248/8-145 (1)

برقية سرية وعاجلة جداً رقم ٢٩٥ من وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض

الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

تورد البرقية رسالة من إدي إلى ريتر General Ritter (من قيادة الأركان في وزارة الحرب الأمريكية)، وتفيد أن برقيتي الوزارة رقم ٢١٢ ورقم ٢١٣ لا توضحان ما إذا كان إليس Col. Ellis جاهزاً لإبرام عقد بناء مطار (الظهران) مع الحكومة السعودية. ولذلك، كما يقول إدي، فإنه سيُبلغ الملك عبدالعزيز آل سعود بأن إليس سيؤجل زيارته إلى الرياض بضعة أيام إلى أن يُمنح كامل الصلاحيات كي يتصرف بالنيابة عن ريتر وعن وزارة الحرب الأمريكية. ويبين إدي رغبة الحكومة السعودية في أن يحضر يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي إلى الرياض برفقة إليس لأن الملك عبدالعزيز يريده أن يكون حاضراً في أثناء المفاوضات. ويشير إدي إلى أن بالإمكان الاتصال بيوسف ياسين في المفوضية السعودية بالقاهرة.

R. 4

1945/08/01
890 F. 248/8-145 (2)

رسالة موقعة من ولش بوج L. Welch Pogue رئيس مجلس الطيران المدني في واشنطن إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يتناول بوج الاجتماع الذي عقد في ٢٤ يوليو (تموز) ١٩٤٥م بين ممثلي وزارتي الخارجية والحرب وشركة تي دبليو إيه TWA ومجلس الطيران المدني، ويعلق على مسألة توقيع عقد بين شركة الطيران وحكومة المملكة العربية السعودية من أجل تشغيل مطار الظهران بعد عودة إدارته إلى الحكومة السعودية. ويذكر بوج اقتراحين هما قيد الدراسة، أولهما يعتمد على إعطاء الحكومة السعودية مبلغاً مقطوعاً كل سنة وتحتفظ الشركة بحق تقاضي الرسوم لنفسها من شركات الطيران الأخرى؛ والثاني يعتمد على منح المملكة رسوماً سنوية رمزية على أن تتقاضى نسبة من الدخل يتفق عليها؛ وفي كلتا الحالتين تتولى الشركة تشغيل المطار وصيانته على أن يفتح أمام جميع شركات الطيران المسموح لها بالهبوط في الظهران. ويلفت بوج الانتباه إلى أن تكلفة تشغيل المطار قد تكون باهظة مقابل عائدات منخفضة، مما قد يؤدي إلى تكبد الشركة خسائر جسيمة، كما أن بالإمكان أن تكون هناك نقاط أخرى ربما لا تشجع على إبرام الاتفاقية. ثم يوضح بوج أن من حق مجلس الطيران المدني أن يرفض أية اتفاقية تعقد بين إحدى شركات الطيران الأمريكية وحكومة أجنبية إذا رأى أن الاتفاقية لا تتماشى والمصلحة العامة. لذلك يقترح بوج إحاطة المجلس علماً ببنود الاتفاقية قبل توقيعها للتأكد من أنها لا تتعارض والمصلحة العامة، ويضيف قائلاً إن المجلس

سينظر في الاتـفاقية دون تأخير إذا أرسلت إليه برقياً.

R. 4

1945/08/01
890 F. 5045/8-145 (1)

برقية رقم ٤٣ من ووﻟـتر بيرج Walter W. Birge نائب القنصل الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يفيد بيـرج أن ١٧٠٠ عامل من شركة الزيت العربية الأمريـكية (أرامكو) Arabian American Oil Company كلهم من الإيطاليين أضربـوا عن العمـل يوم ٣٠ يوليـو (تموز) ١٩٤٥م، مما أدى إلى توقف بناء مصفاة رأس تنورة تماماً لمدة يومين، ويقول إن جميع العمال قرروا استئناف العمل بعد وساطته مساء يوم ٣١ يوليو. ويعـزو بيرج هذا الإضراب إلى شكاوى العمال من سوء الطعام والمسكن بصفة عامة.

R. 5

1945/08/01
890 F. 504/8-145 (1)

برقية رقم ٤٧ من ووﻟـتر بيرج Walter W. Birge نائب القنصل الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يفيد بيرج أن عدد الأمريكيين المستقيلين والمسرّحين من العمل خلال شهر يوليو (تموز) ١٩٤٥م بلغ ٢٤ عاملاً في شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company و٢٧ عاملاً في شركة بكتل ماكون Bechtel McCone Corp.؛ بيـنما لا يـوجد عمال مستقيلون أو مسرّحون من العمل في شركـة شيكاغـو للجسـور وأشغال الحديـد Chicago Bridge and Iron Co..

R. 4

1945/08/01
890 F. 5045/8-345 (6)

رسالة رقم ١٥٩ موقعة من فلويد أوليجر Floyd W. Ohliger المدير العام لشركة الزيت الـعربـية الأمـريـكيـة (أرامكـو) Arabian American Oil Company في الظـهران إلى خالد السديري أمير منطقة الظهران، مؤرخة في ١ أغسطس (آب) ١٩٤٥م ومضمنة طي تقرير رقم ٤ موقع مـن وولتر بيرج Walter W. Birge نائب القنصل الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخ في ٣ أغسطس ١٩٤٥م.

يفيد أوليجر أن إدارة أرامكو وافقت على زيادة أجور العـمال العرب مراعاة لـظروف غلاء المعيشة، وأن تلك الزيادة ستشمل العمال الذين أمضوا فـترة طويلة في الخدمة، كما يعد بتطبيق التكافؤ بين نوع العمل ومستوى الأجور. ثم يتطرق أوليجر إلى مشكلة السكن قائلاً إن الشركـة تنوي تأمين مساكن دائـمة للعمال والموظفـين، ويضيف أن مخططات

الشركة للمساكن الجديدة أفضل من تلك التي كانت الحكومة السعودية قد وافقت عليها من قبل. كما يبين أوليجر أن الأوضاع تحسنت في مستوصف الظهران العربي، ويقول إن الشركة تنوي بناء مستوصف آخر على نمط مستوصف رأس تنورة، وإن بإمكان العمال تلقي العلاج في مستوصف رأس تنورة إذا شاؤوا.

ويفند أوليجر ادعاء العمال السعوديين بأن أجورهم أدنى من أجور الهنود أو العراقيين مبيناً أسباب هذا الادعاء، كما يورد الفقرة التاسعة من العقد الذي يوقعه العمال مع الشركة التي تنص على أن للشركة الحق في إنهاء خدمات العامل في أي وقت، ولأي سبب، وسواء بإخطار مسبق أو بدونه، كما تنص على أن تدفع الشركة للعامل الذي تم تسريحه لسبب لا يعود إلى تقصير من جانبه تعويضاً مالياً يعادل راتب شهر بالإضافة إلى راتب الإجازة المستحقة عن فترة الخدمة التي أمضاها إذا كان مستحقاً لذلك وفق أنظمة الشركة المعمول بها آنذاك. ويقول أوليجر معلقاً إن من شأن هذه الفقرة أن تؤمن الحماية لحقوق العمال في حالة تسريحهم من قبل الشركة.

ثم يتحدث أوليجر عن ترتيبات معينة خاصة بالعمال السعوديين خلال شهر رمضان، منها تقليص ساعات العمل إلى ست ساعات نهاراً، ومحاولة تحويل قسم من العمل إلى الليل. كما يتطرق إلى نظام الأجور في أرامكو وطرق حساباته المختلفة، ويقول إن الشركة تنتظر قرار وزارة المالية السعودية لكي تبت في مسألة دفع الأجور عن أيام العطلة الأسبوعية. كما يوضح أوليجر أن الشركة تمنح علاوات سنوية للموظفين والعمال المهرة، ويمكن لبقية العمال أن ينالوا زيادة أكثر من مرة في السنة.

R. 5

1945/08/01
890 F. 515/6-2345 (1)

رسالة من جوزيف جرو Joseph C. Grew وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى ليو كرولي Leo T. Crowley مدير إدارة الاقتصاد الخارجي في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يشير جرو إلى المرفقات المضمنة طي رسالته، وهي رسالة الوزير المفوض الأمريكي في جدة رقم ١٤٥ المؤرخة في ٢٣ يونيو (حزيران) ١٩٤٥م (الرسالة غير موجودة) والمتضمنة بدورها نسخة من البرقية السرية رقم ١٧٣ المؤرخة في ٢١ يونيو ١٩٤٥م من جرو إلى المفوضية الأمريكية في جدة. وتتعلق تلك المرفقات بطلب الحكومة السعودية الحصول على كميات من الفضة، بموجب القانون الصادر في ١١ مارس (آذار) ١٩٤١م لسك ريالات نقدية وبيعها إلى البعثات

الدبلوماسية والشركات الأجنبية العاملة في المملكة العربية السعودية.

ويقول جرو إن وزارة الخارجية الأمريكية بعد أن اطلعت على الوثائق المذكورة تعتبرها ملزمة تماماً لحكومة المملكة العربية السعودية، وإن الأصول حفظت في ملفات الوزارة. ويضيف أن تقديم الفضة عامل أساسي في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي في المملكة وضمان الأداء الناجع لشركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company، ولذلك توصي الوزارة بالاستجابة لطلب الحكومة السعودية.

R. 5

1945/08/02
890 F. 24/8-245 (1)

برقية سرية رقم ٢٢٧ موقعة من جوزيف جرو Joseph C. Grew وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٢ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

توصي البرقية، نقلاً عن وزارة الخارجية الأمريكية وإدارة الاقتصاد الخارجي في مراسلتها إلى فرد أولت Fred Awalt ممثل إدارة الاقتصاد الخارجي في المفوضية الأمريكية في جدة، باتخاذ الترتيبات لشحن كامل الريالات المعدة للبيع خلال أغسطس على أن تنقل هذه الكمية إلى رأس تنورة بواقع ١٥ مليوناً ونصف مليون ريال على سفينتين، وبواقع ١,٥ مليون ريال إلى الإسكندرية ومنها إلى جدة على افتراض أن بعض المشترين يفضلون استلام الريالات في جدة.

R. 3

1945/08/02
890 F. 24/8-245 (1)

رسالة من ديرو ساوندرز Dero A. Saunders رئيس قسم الشرق الأوسط بإدارة الاقتصاد الخارجي في واشنطن إلى فرد أولت Fred H. Awalt ممثل الإدارة في جدة، مؤرخة في ٢ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يشير ساوندرز إلى رسالة أولت المؤرخة في ١٢ يونيو (حزيران) ١٩٤٥م ويعبر عن موافقته على وجوب إبلاغ المصدرين الأمريكيين بتعديل أنظمة الاستيراد في المملكة العربية السعودية، ثم يتحدث عن البضائع المصنفة ضمن الفئة ج التي ما زالت تخضع للتقنين، قائلاً إن الإدارة كانت تمنح الأفضلية لطلبات التصدير المصدقة من حكومة البلد المستورد، وإذا توفر بعد ذلك فائض في البضائع أعطيت إلى الطلبات غير المرخصة. ويوضح ساوندرز أن الطلبات الواردة من السعودية ستعامل على قدم المساواة مع طلبات دول الشرق الأوسط الأخرى. ويبين أن الإدارة تصدر نشرات تبلغ فيها المصدرين بالتعديلات الطارئة على قوانين استيراد البضائع في البلدان المستوردة، كما يضيف أن النشرة الخاصة بالمملكة ستكون جاهزة خلال أسبوعين لكي يتسنى للمصدرين

التعامل مع الطلبات السعودية حسب التعديلات الجديدة.

R. 3

1945/08/02
890 F. 5018/8-245 (1)

برقية سرية رقم ١٥١٢ من بينكني تك Pinckney S. Tuck الوزير المفوض الأمريكي في القاهرة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يقول تك، على لسان كل من هارولد هوسكنز Harold Hoskins مستشار الشؤون الاقتصادية في المفوضية الأمريكية في القاهرة، وجون دوسون John P. Dawson ممثل إدارة الاقتصاد الخارجي في القاهرة في برقية إلى ديرو سوندرز Dero A. Saunders رئيس قسم الشرق الأوسط بإدارة الاقتصاد الخارجي في واشنطن، إن تسديد ديون الإعارة والتأجير لا يبرر فارق الأسعار في سعر القمح الإيراني الذي سيشحن إلى المملكة العربية السعودية. ويضيف أن البرقية رقم ٤٨٨ المؤرخة في ١٣ يوليو (تموز) ١٩٤٥م الواردة من طهران تفيد أن تقديراته لسعر التصدير مرتفعة، وأن سعر الطن من القمح تسليم خرّمشهر يعادل ٣٠ جنيهاً تقريباً. ويقول تك إن النتيجة التي خلص إليها بعد التداول مع ويلز Wells تفيد أن من الأفضل عدم شراء القمح الإيراني.

R. 4

1945/08/02
890 F. 5018/8-945 (1)

نسخة من رسالة من وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى هارولد هوسكنز Harold B. Hoskins المستشار الاقتصادي في المفوضية الأمريكية في القاهرة، مؤرخة في ٢ أغسطس (آب) ١٩٤٥م ومضمنة طي رسالة تغطية موقعة من وليم راونتري William M. Rountree من المفوضية الأمريكية في القاهرة إلى هوسكنز الموجود في واشنطن، مؤرخة في ٩ أغسطس ١٩٤٥م.

يقول إدي إن نائب وزير الخارجية السعودي نقل إليه طلبين من الملك عبدالعزيز آل سعود، الأول بعشرين ألف طن من الحبوب المتبقية من كمية قدرها ٣٣ ألف طن مقرر تسليمها على الساحل الغربي للمملكة العربية السعودية، والثاني يتعلق بإرسال كميات من الأرز مع الشحنات المذكورة. وينقل إدي رغبة الملك في شحن كميات من البنسلين إلى المملكة، ويقول إن طلباً في ذلك الخصوص قد وُجّه إلى إدارة الاقتصاد الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية.

R. 4

1945/08/02
890 F. 51/8-245 (1)

مذكرة موقعة بالأحرف الأولى من فيلبس D. M. Phelps نائب مدير مكتب السياسة المالية والتنموية إلى بول ماجواير Paul E.

McGuire من قسم الشؤون المالية والنقدية بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢ أغسطس (آب) ١٩٤٥م ومرفق بها نسخة من مذكرة أرسلها ماجوير إلى لوي هندرسون Loy W. Henderson مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٣٠ يوليو (تموز) ١٩٤٥م.

يشير فيلبس إلى المذكرة المرفقة، ويرى أن من الأفضل توخي الحرص في أثناء صياغة الملاحظات المضمنة فيها، ويطلب من ماجواير إطلاعه على أية ملاحظات يريد إدخالها كتابة في أي محضر للمحادثات المخطط لها مع المسؤولين السعوديين والتي قد ترسل إليهم مستقبلاً فتؤخذ على أنها التزام ضمني من الولايات المتحدة.

R. 5

1945/08/02
890 F. 612/8-245 (1)

رسالة من ديرو سوندرز .Dero A Saunders مدير قسم الشرق الأوسط بإدارة الاقتصاد الخارجية في وزارة الخارجية الأمريكية إلى جوردون ميريام .Gordon P Merriam رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى بالوزارة، مؤرخة في ٢ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يقول سوندرز إن الإدارة موافقة على مسودة البرقية التي أرفقها ميريام برسالته المؤرخة في ٢٥ يوليو (تموز) ١٩٤٥م بشأن مشاركة الولايات المتحدة في حملة مكافحة الجراد في المملكة العربية السعودية، ويقول إنه لا يرى تطبيق المبدأ ذاته على بلدان أخرى في الشرق الأوسط في الوقت الراهن. ويطلب سوندرز توزيع نسخ من البرقية لتأكيد هذا على الإدارة، مبيناً أنه لا بأس من إظهار موافقتها على ما جاء فيها.

R. 7

1945/08/02
890 F. 61A/8-245 (1)

برقية رقم ٢٥ موقعة من جوزيف جرو Joseph C. Grew وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى القنصل الأمريكي في الظهران، مؤرخة في ٢ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يطلب جرو من القنصل إبلاغه عمّا إذا كانت المعدات والآليات التي تحتاجها بعثة روجرز Roger's Mission الزراعية في المملكة قد وصلت، وما إذا كان بالإمكان إعادة الشاحنة التابعة للقنصلية إلى الظهران.

R. 7

1945/08/03
890 F. 1281/8-345 (1)

برقية سرية رقم ٢٩٩ من وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٣ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

ينقل إدي رسالة من لنكستون Linkston إلى بايرد دودج Bayard Dodge رئيس الجامعة الأمريكية في بيروت يذكر فيها أنه بعد التشاور مع إدي ودورمان Dorman تبين أن نجاح المستوصف يتوقف على توفير طبيب أمريكي لمدة سنة على الأقل، ويحث على إقناع وزارة البحرية بتكليف دورمان حسبما جاء في برقية إدي إلى وزير الخارجية، ويضيف أنه قد تم توفير مكان إقامة جيد وأنه عاكف على إعداد لائحة باللوازم.

R. 3

1945/08/03
890 F. 248/8-345 (1)

برقية سرية رقم ١٤٥ موقعة من جوزيف جرو Joseph C. Grew وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى القنصل الأمريكي في القدس، مؤرخة في ٣ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يتحدث جرو عن المنشآت العسكرية والمسار الجوي من القاهرة إلى الظهران، وعن المفاوضات الجارية مع الحكومة السعودية بهذا الشأن بهدف تعديل مسار الطائرات التي تمر بمطار اللد والحبانية وعبادان ومن ثم إلى الشرق الأقصى. ويشير جرو إلى أهمية عبور جنوب فلسطين وشرقي الأردن باتجاه لوقة والظهران في المملكة العربية السعودية وهذا يحتاج إلى بناء محطة إرسال بالقرب من معان. ويسأل إن كان المشروع سيلقى معارضة الحكومات المحلية وبريطانيا. عندئذٍ لا بأس من تحويل المسار إلى جنوب العقبة عبر الأراضي السعودية. ويسأل جرو القنصل عن رأيه وتقديراته لرد فعل بريطانيا وحكومتي فلسطين وشرقي الأردن.

R. 4

1945/08/03
890 F. 248/8-345 (2)

برقية سرية وعاجلة رقم ٢٣٢ موقعة من جوزيف جرو Joseph C. Grew وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى الوزير المفوض الأمريكي في جدة، مؤرخة في ٣ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يشير جرو إلى برقية وزارة الحرب رقم ٤٢٥٥٨ المؤرخة في ٣١ يوليو (تموز) ١٩٤٥م إلى بنجامين جايلز General Benjamin F. Giles قائد القوات الأمريكية في الشرق الأوسط، ويقول إن من المفضل فيما يتعلق بعمليات قيادة النقل الجوي المقبلة في المملكة العربية السعودية الحصول من الحكومة السعودية على حقوق لمرور الطائرات وهبوطها في المطارات المحددة، وحقوق نقل الموظفين والمواد والبريد، والهبوط في أي مطار في الحالات الطارئة. ومن المفضل أيضاً الحصول من الحكومة السعودية على ترخيص بإقامة الموظفين في المطارات المحددة لأداء مختلف المهمات، وبناء محطات الأرصاد الجوية والاتصالات الجوية وتركيب الأجهزة المساعدة

لعمليـات الملاحة الجوية، والمعدات اللازمة لصيانـتها وحق استعـمال الرموز والشيـفرة الضرورية لضمان أمن تلك العمليات، وحق النقل تحقيقاً للـمصلحة الوطنية حسبما ورد في الأمر التنفيذي رقم ٩٤٩٢ المؤرخ في ٢٤ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٤م. ويطلب جرو من الوزير المفوض التنسيق مع جايلز لضمان دخول هذه الحقوق ضمن العقد المزمع توقيعه مع الحكـومة السعـودية، وأن تبقـى سارية المفعـول خلال فترة الحرب وبـعدها بثلاث سنوات.

R. 4

1945/08/03
890 F. 5045/8-345 (6)

تقـرير رقم ٣ مـوقع من وولـتر بيـرج Walter W. Birge نائب القـنصل الأمريكي في الظهران إلى وزيـر الخارجية الأمريكي، مؤرخ في ٣ أغسطس (آب) ١٩٤٥م، ومرفق به تقرير عن الوساطة التي قام بها بيرج بين شركة الـزيت العربـية الأمريكيـة (أرامكو) Arabian American Oil Company والعمال الإيطاليين المضـربين عن العمل، مؤرخ في رأس تنورة في ٣١ يوليو (تموز) ١٩٤٥م.

يتحـدث بيرج في تقريـره عن إضراب العمال الإيطاليين في شركة أرامكو يوم ٣٠ يوليو والذي لعبت القـنصلية الأمريكية دور الوسيط في حله. ويـروي التقرير أن فلويد أوليجر Floyd W. Ohliger المدير العام لشركة أرامكو في الظهران أبلغ ماكنتوش McIntosh الموظف في القنصلية بإضراب العمال، وطلب منه القيام بدور الحكم في النزاع بينهم وبـين الشركة فوافق ماكنتوش على التوجه إلى رأس تنورة لكي ينقل مطالب العمال إلى المسؤول في القـنصلية، أي بيـرج، حين عودته من البحرين. ولدى عودة بيرج إلى الظهران عقد اجتماعاً مع ستيبلتون J. V. Stapleton مدير مصفاة رأس تنورة، وجون ريكا John Ricca المشـرف الأمريكـي على معـسكر الـعمال الإيطاليين في الشركة، وجون روجرز John Rogers مدير مشروع بكتل ماكون Bechtel McCone وتم الاتفـاق على دعـوة العمـال الإيطاليين لـتقديم مطالبهم إلى بـيرج مساء ذلك اليوم.

ويقول بيرج إنه اجـتمع بممثلي العمال في الموعد الذي حدده، وسمع منهم مطالبهم وشكاواهم، ولفت أنظارهم إلى أن المملكة العربية السـعودية لا تعترف بحق الإضراب عن العمل، لكن ممثل العمال الإيطاليين ذكّر بإضراب العمال السـعوديين قبل أسبوعين، مما يمنـحهم هم أيضـاً الحق في الإضراب، وأردف قائلاً إن العمال لـيسوا مضربين عن العـمل، ولكنـهم لا يرغـبون في الـبقاء، ويطلـبون العودة إلى وطـنهم، ما لم تنـفذ الشركة مـطالبهم. ويضيف بـيرج أن ممثلي العمـال لم يصغوا إلى الـعبارات الحماسيـة الوطنية التي حاول إقناعهم بها، بـل أصروا

على أن تقبل الشركة كل مطالبهم. ويقول إنه وعد العمال بمناقشة مطالبهم مع الشركة وإبلاغهم بالنتائج النهائية.

ويذكر بيرج أنه لمس الكثير من الأمور السلبية والنواقص خلال جولته في معسكر العمال. ويقول إن ستيبلتون وافق على تلبية معظم المطالب لاقتناعه بعدالتها؛ وعُقد بعد ذلك اجتماع ضم جون روجرز، وكايزر .M J. Kiser مساعد ستيبلتون، حيث وضعت النقاط التي ستنفذها الشركة من مطالب العمال. ويقول بيرج إنه اجتمع بممثلي العمال مرة أخرى، وناقش الجميع نتيجة الوساطة، ويضيف أن العمال عرضوا مطالب جديدة تتعلق بالأجور وضرورة أن تأخذ الشركة عوامل عدة في تحديد الرواتب. كما تطرق ممثلو العمال إلى موضوعات أخرى مثل سوء معاملة الأمريكيين للإيطاليين، على الرغم من تأكيد الملك عبدالعزيز آل سعود على ضرورة معاملة العمال غير الأمريكيين بالتساوي. ويفيد بيرج أن ممثلي العمال قبلوا أخيراً بالتسوية التي عرضها عليهم مع أنهم لم يضمنوا انصياع بقية العمال لكلامهم.

ويروي بيرج أنه أوضح لممثلي العمال أن عليهم بحث أي شكوى مع مسؤولي الشركة، وإن تعذر ذلك فمع المسؤول في القنصلية الأمريكية في الظهران، ولكنه حذرهم من مغبة اللجوء إلى الإضراب لأن ذلك يؤخر عملاً حيوياً بالنسبة إلى مجهود الحرب الحالية. ويقول إن ممثلي العمال رحبوا بالوساطة وعرضوا العمل في أوقات إضافية للتعويض عن التأخير. ويضيف بيرج أن العمال عادوا جميعاً إلى العمل في بناء المصفاة يوم ١ أغسطس.

R. 5

1945/08/03
890 F. 5045/8-345 (2)

تقرير رقم ٤ موقع من وولتر بيرج Walter W. Birge نائب القنصل الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخ في ٣ أغسطس (آب) ١٩٤٥م، ومرفق به خمس نسخ من رسالة رقم ١٥٩ موقعة من فلويد أوليجر Floyd W. Ohliger المدير العام لشركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company في الظهران إلى الأمير خالد السديري أمير منطقة الظهران، مؤرخة في ١ أغسطس ١٩٤٥م.

يشير بيرج إلى تقريره السابق رقم ٢ المؤرخ في ٢٨ يوليو (تموز) ١٩٤٥م عن إضراب العمال السعوديين خلال الفترة من ١٢ إلى ٢٠ يوليو وإلى الرسالة التي وجهتها أرامكو إلى الأمير خالد السديري بشأن مطالب العمال. ويلفت بيرج النظر إلى تأخر رد أرامكو على رسالة الأمير السديري ٥ أيام عن الموعد المحدد، وإلى أن هناك شائعات عن تنظيم إضراب جديد للعمال السعوديين يوم ٤ أغسطس. كما يتحدث عن شكوى

العمال السعوديين المهرة من تدني أجورهم مقارنة بالعمال الهنود والعراقيين. وينقل بيرج عدداً من شكاوى العمال مثل سوء الظروف السكنية، وقلة الأجور، وعدم المساواة بين العمال، وعدد ساعات العمل في رمضان. ويوضح بيرج أن رسالة أرامكو إلى الأمير السديري لم توضح ما تنوي اتخاذه من إجراءات في المستقبل بشأن هذه الشكاوى.

R. 5

1945/08/03
FW 711.90 F/7-3045 (1)

مذكرة شخصية وسرية موقعة بالأحرف الأولى من جاك هيكرسون Jack D. Hickerson في مكتب الشؤون الأوروبية بوزارة الخارجية الأمريكية إلى لوي هندرسون Loy W. Henderson مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا بوزارة الخارجية، مؤرخة في ٣ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يشير صاحب المذكرة إلى المذكرات المرفقة المتبادلة بينه وبين تد أكيليس Ted Achilles من لجنة التنسيق بين وزارات الخارجية والحرب والبحرية الأمريكية (المذكرات المشار إليها غير موجودة)، ويلاحظ أن تلك المذكرات تتضمن برقيات متبادلة بين وزارة الخارجية والمفوضية الأمريكية في جدة، ويفيد أنها تخص العلاقات مع المملكة العربية السعودية. ويوضح صاحب المذكرة أن تلك المذكرات لم تكتب لكي تحفظ في الملفات فحسب، بل كتبت بدافع الخوف من أن يكون الأمريكيون يقتربون من الدخول في منافسة عن غير قصد منهم مع بريطانيا في المملكة، وليس هذا في مصلحة أي من البلدين. ويعبر صاحب المذكرة عن اقتناعه بأن على الحكومة الأمريكية اتخاذ كل ما يلزم لحماية المصالح والامتيازات النفطية الأمريكية في المملكة، ويطلب من هندرسون تحديد موعد للتحدث معه في هذا الموضوع.

R. 12

1945/08/03
FW 890 F. 248/8-345 (1)

مذكرة للحفظ، مؤرخة في ٣ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

تشير المذكرة إلى برقية مرفقة (غير موجودة) أعدت بناء على اقتراح هاري سنايدر Col. Harry R. Snyder من قسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية بعد التشاور مع ميرفي Col. Murphy من قيادة النقل الجوي. وتبين أن الرسالة الموجهة إلى بنجامين جايلز General Benjamin F. Giles القائد العام للقوات الأمريكية في الشرق الأوسط في القاهرة المشار إليها لا تتحدث عن أية حقوق بعينها تتعلق بالنقل الجوي وترغب الولايات المتحدة في الحصول عليها من الحكومة السعودية، ولكنها تقتصر على جوانب فنية خاصة بمشروع مطار (الظهران).

R. 4

1945/08/04
890 F. 0011/8-445 (120)

مذكـرة محادثات مـن ريتشارد سـانجر Richard H. Sanger مسـؤول قسم اقـتصاد مناطق الحرب بقسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكيـة إلى الأمير فيصل بن عـبدالـعزيز آل سـعود وزيـر الخارجيـة السعودي مضمنة طي رسالة تغطية من سانجر إلى الأمير فيصـل، مؤرخة في ٤ أغسطس (آب) ١٩٤٥م وموجه منها نسختان طي رسالة رقم ٣٣٦ من وزير الخارجية الأمريكـي إلى الوزير المفوض الأمريكي في جـدة، مؤرخة في ١٧ أغسطس ١٩٤٥م.

تتـضمـن المذكرة مـحضـراً تفصـيلـياً بالمبـاحثات التي أجـراها الأمير فـيصل في واشنطـن مع مسؤولين مـن وزارة الخارجية الأمريكية في جلسات متفرقة، يومي ٢٣ يوليو (تموز) و١ أغسطس ١٩٤٥م. وقـد تناولت تلك المباحثات حسبما جاء في المذكرة برنامج الإمداد البـريطاني الأمريـكي المشترك لـعام ١٩٤٥م، وبرنامج الدعم الإضافي الأمريكي، وبرنامج الإعارة والتأجير، كما جرت مناقشة قرض التـنمية المـقترح من بـنك الاستيـراد والتـصدير EXIMBANK وقدره ٥ مـلايين دولار، وبرنامج الدعم المالي الطويل الأجل. وبحث المجتمعون كذلك مسائل تتعلق بالنفط ومشروع مطار الظهران واتفاقية الطيران بين المملكة العربيـة السعودية والولايات المتحدة والتـعاقد مع شـركة تي دبلـيو إيه TWA، والسيـاسة التجاريـة، ومشروع مسـتوصف جدة، ومبنـى القنصليـة المقترح إنشاؤه في الظهران، ومستقبل مشروع الخرج الزراعي. وعقد الاجتماع الأول يوم ٣١ يوليو ١٩٤٥م برئاسة لوي هندرسون Loy W. Henderson مدير مكتـب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا بوزارة الخارجية الأمـريكية وبحضور الأمير فيصـل بن عبدالـعزيز وإبراهـيم السلـيمان (العقيل) وعلي رضا من الجانب السعودي، وجيمس بوردمان James Boardman ووينديل هيـز L. Wendell Hayes ووليـم جينـكـنز William L. Jenkins وبول ماجواير Paul E. McGuire وجـوردون مـيـريـام Gordon P. Merriam وريتشارد سانجر وجون يونج John B. Young من الجانب الأمريكي.

وتحدث هندرسون عن مـشكلة التأخير في تـنفيـذ خطـة الدعم المـالي الأمريـكي للمملـكة، مبيناً ضرورة موافقة الـكونجرس عليها وإقرارها. وركز هندرسون على اهتمام الحكومة الأمريكية بالمملكة ودعم حـكومتها حفاظاً على استقرار المنطقة، إلى أن تتمكن المملكة من الاعتماد على نفسها. كذلك تناول سانجر بـرنامج الدعم المشـترك الذي تقدمه مناصفة الحكومتان البريطانية والأمريكية لعام ١٩٤٥م، ويشمل بضائع مجانية من بريطانيا ودعماً ضمـن برنامج الإعارة والتأجـير من الولايات المـتحدة يضـم الحبوب والأقمشـة وإطارات السيارات والسكر والشاي، ولكنه

أشار إلى احتمال تعذر شحن البضائع المذكورة إلى المملكة بسبب ظروف الحرب.

وأوضح سانجر أن بريطانيا ستدفع ١٠ آلاف جنيه استرليني للحكومة السعودية شهرياً لتغطية نفقات بعثاتها الدبلوماسية. وطرح الأمير فيصل بن عبدالعزيز عدداً من الأسئلة تتعلق بكمية الإمدادات مقارنة بالعام السابق وخصوصاً منها الأقمشة، فأجاب سانجر أن حكومة الولايات المتحدة عازمة على تقديم إمدادات إضافية بشكل منفرد على هيئة بضائع وريالات، وأن جزءاً من هذه البضائع قد أرسل بالفعل إلى المملكة. وتبلغ قيمة هذه الإمدادات ٦ ملايين دولار. وقال ماجواير من جانبه إن بإمكان الحكومة السعودية أن تبيع الريالات التي ستتلقاها ضمن برنامج الإعارة والتأجير إلى الشركات الأجنبية وأن تتقاضى ثمنها بالدولار ومن ثم تشتري بالدولارات ذهباً تبيعه في المملكة فتحقق ربحاً من وراء ذلك. وأضاف أن باستطاعة المملكة أن تفعل الشيء عينه بعائدات النفط بحيث يكفي ما تجنيه من الأرباح لتسديد رواتب الموظفين وتغطية النفقات الحكومية. وأما هيز فشرح مبدأ الإعارة والتأجير الذي يحكم برنامج الدعم الأمريكي المقدم للمملكة وفق القواعد المطبقة على الدول الأخرى.

وتناول المجتمعون في الجلسة الثانية قرض التنمية وقدره ٥ ملايين دولار الذي سيقدمه بنك الاستيراد والتصدير، ويقول يونج، من القسم الاقتصادي في وزارة الخارجية، كما جاء في المذكرة، إن القرض سيستخدم لشراء المعدات والبضائع من الولايات المتحدة وتسديد قيمتها بالدولار، على أن يسدد القرض على مدى ١٠ سنوات تدفع المملكة خلالها رسم خدمات قدره ٤ بالمائة على المبالغ المسحوبة فعلاً، وبضمان عائدات النفط من شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company. وأجاب آري H. Arey نائب رئيس البنك ويونج عن عدد من الأسئلة طرحها الأمير فيصل وعلي رضا تتعلق بكيفية تسديد القرض من خلال شركة النفط التي ستوفر مبلغاً بالدولار للحكومة السعودية سواء من شراء الريالات أو من مصادر أخرى.

وسأل الأمير فيصل عن سبب إقحام شركة النفط في موضوع القرض، فأوضح يونج أن وزارة الخارجية هي التي طلبت مساعدة شركة النفط لتأمين ما يكفي من الدولارات لتسديد القرض. وأوضح يونج من جهته أن البنك بحسب القوانين الأمريكية يريد أن يتأكد من أن القرض ينفق في الأغراض التي مُنح من أجلها، ولذلك فإنه من الضروري أن تكون جميع المشروعات التي تدخل في نطاق القرض تحت إشراف مهندس أو خبير أمريكي يقبل به البنك، وهذا ما سيطبق على المملكة أيضاً. وأضاف يونج أن القرض سينفق حصراً على مشروعات

تنموية دائمة في المملكة، ولن يُستخدم لسد العجز في الميزانية.

ورداً على سؤال آخر طرحه الأمير فيصل بن عبدالعزيز قال يونج إن شركة النفط ستوفر الدولارات بالتأكيد للحكومة السعودية لتسديد القرض.

وتولى هندرسون بعد ذلك تفسير سبب اللجوء إلى بنك الاستيراد والتصدير للحصول على القرض، فأوضح أن قانون الإعارة والتأجير والبنك هما الوسيلتان الوحيدتان لدى الحكومة الأمريكية لتقديم المساعدات المالية للدول الأخرى ولكن وفق شروط معينة. وأضاف أن الحكومة الأمريكية قدمت للحكومة السعودية ١١ مليون دولار بموجب قانون الإعارة والتأجير، إضافة إلى الملايين الخمسة التي قدمتها بريطانيا. ويشير هندرسون إلى موافقة البنك على تمويل مشروعات تنموية عدة في المملكة بشرط توفر ضمانات محددة للدفع، وهذا سبب التوجه إلى شركة النفط لتأمين الدولارات المطلوبة. ويعرب هندرسون عن اقتناعه بأن المملكة ستكون قادرة على تسديد القرض على مدى الأعوام العشرة المحددة دون أية آثار سلبية على اقتصادها. ويشير هندرسون إلى أن تعهد شركة النفط بتأمين الدولارات اللازمة لتسديد القرض سيقنع الكونجرس بقدرة المملكة على الوفاء بالتزامها في الموعد المحدد، وبأن المال لن يذهب سدى.

وفي معرض إجابته عن سؤال طرحه الأمير فيصل، قال هندرسون إن حكومة الولايات المتحدة لم تتناول الموضوع مع حكومة المملكة بعد، وإن تلك هي المرة الأولى التي تبحث فيها مسألة قرض البنك، مع أن الملك عبدالعزيز آل سعود يدرك أن الولايات المتحدة تعدّ خطة لتقديم الدعم للمملكة. ويوضح ماجواير أن قانون الإعارة والتأجير سيبقى سارياً مادامت الحرب مستمرة، هذا إضافة إلى قروض بنك الاستيراد والتصدير التي تقدم للدول الأجنبية لأغراض التنمية فقط. ويضيف أنه لا توجد وسيلة أخرى لدى الحكومة الأمريكية لدعم ميزانية الحكومات الصديقة مثل المملكة عقب انتهاء الحرب، ويقول إن الأفكار التي لدى وزارة الخارجية بحاجة إلى موافقة الكونجرس المنشغل بأمور الحرب وميثاق الأمم المتحدة، وهذا هو سبب عدم تمكن الوزارة من إبلاغ الحكومة السعودية بطريقة الدعم المناسب لميزانيتها خلال الأعوام الأربعة بعد الحرب، ويؤكد ماجواير على اقتناع الجميع بوجوب تقديم الدعم للمملكة، لكن المسألة هي العثور على أفضل الطرق للقيام بذلك دون أن تشكل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد السعودي.

ويقول ماجواير إن أشكال الدعم المقبل قد تكون على شكل قروض إذا ثبتت قدرة المملكة على السداد بسهولة. كما يعرب ماجواير عن ثقته بأن المملكة ستصبح قادرة

على الاعتماد على نفسها في المستقبل بعد ارتفاع عائدات النفط، ولكنه يرى أن تقتصر الميزانية السعودية حالياً على الأمور الأساسية فقط. ويضيف ماجواير أن من الأهمية بمكان أن يتولى خبير اقتصادي أمريكي تقدير احتياجات المملكة وتقديم المشورة في الأمور المالية قبل عرضها على الكونجرس، مما يسهل عملية الموافقة عليها. ويوضح ماجواير أن الخبير لن يفرض أي آراء معينة بل ستنحصر مهمته في إبداء آرائه فقط.

وينقل علي رضا في المذكرة قول الأمير فيصل إن كل طلب قدمته المملكة في الماضي كان لسد احتياجات ضرورية، وستستمر سياسة المملكة على هذا النحو في المستقبل. ويبين هندرسون أنه لن يكون بالإمكان الاعتماد على قانون الإعارة والتأجير لتقديم الدعم في السنة التالية، مما يوجب الحصول على موافقة الكونجرس على تقديم أشكال أخرى من الدعم خاصة بالمملكة. كما يبين هندرسون إعجابه بمدى الالتزام الذي تبديه حكومة المملكة مقارنة بغيرها من الدول. أما الأمير فيصل، فأعرب عن استعداد المملكة للوقوف إلى جانب الولايات المتحدة في أثناء الحرب. وأكد هندرسون مجدداً موقف الكونجرس الذي يصر على معرفة وجوه صرف الدعم المقدم ضمن برنامج الإعارة والتأجير، مبيناً أن الكونجرس لا يوافق مطلقاً على تخصيص أية مبالغ دون بحث مستفيض؛ ولذلك يستحسن أن يكون هناك أمريكي في جدة يقوم مقام ضابط الاتصال بين الحكومتين، ويشرح الأوضاع في المملكة إلى المسؤولين في الحكومة الأمريكية.

وفي اجتماع آخر، يتحدث جون لوفتوس John A. Loftus رئيس قسم شؤون النفط بالنيابة في وزارة الخارجية الأمريكية عن أهمية النفط بالنسبة إلى مستقبل المملكة، وبعده يتحدث تشارلز راينر Charles B. Rayner مستشار شؤون النفط في الوزارة عن مشكلات استخراج النفط في المملكة، ويقول إن المملكة كانت تنتج حوالي ٢٠ ألف برميل من النفط يوميا عام ١٩٤٤م. ويضيف أن مصفاة رأس تنورة ستكتمل بنهاية العام، وأنه سيتم مد خط لأنابيب النفط بين أبقيق والدمام، مما سيساهم في رفع الإنتاج إلى ١٠٠ ألف برميل يومياً في أوائل عام ١٩٤٦م، وهذا يعني تضاعف العائدات النفطية خمس مرات، أي من ١,٥ مليون دولار عام ١٩٤٤م إلى حوالي ٤,٥ مليون دولار ذلك العام، وسيصل إلى ٨ ملايين دولار في العام التالي.

ويبين راينر أن خط الأنابيب سيبدأ في العمل في بداية العام التالي، ثم ينتقل للحديث عن خط الأنابيب المقترح مده باتجاه البحر المتوسط، ويقول إنه لن يصبح جاهزاً قبل نهاية الحرب حسب تقديرات شركة النفط، لكن التوقيت الدقيق يعتمد على الظروف التجارية. كما يعرب راينر عن اعتقاده

بأن أهمية النفط بعد الحرب ستزداد لا سيما بالنسبة إلى قطاعي الصناعة والنقل، ومن هنا تأتي الأهمية القصوى لهذه الثروة. وفي رد على سؤال طرحه الأمير فيصل، أعرب راينر عن أمله في أن يتم الانتهاء من مد خط الأنابيب إلى المتوسط بعد الحرب بفترة وجيزة اعتماداً على الظروف. وأكد هندرسون في هذا السياق مساهمة المملكة بفعالية في المجهود الحربي من خلال النفط، وذلك بصورة لا تقدر بثمن. وقال الأمير فيصل إنه سعيد لسماع ذلك، وإن المملكة لن تألو جهداً في مساعدة أصدقائها على قدر ما تستطيع.

وفي اجتماع آخر ضم فرانسيس دي وولف Francis C. De Wolf من قسم الاتصالات في وزارة الخارجية الأمريكية ووليم جينكنز وريتشارد سانجر بالإضافة إلى أعضاء الوفد السعودي، يوضح دي وولف أن الحكومة الأمريكية تبحث منذ فترة مسألة الاتصالات اللاسلكية في المملكة، مشيراً إلى أن شركة ماكي للاتصالات اللاسلكية والبرقية Mackay Radio and Telegraph Co. طرحت بعض المقترحات للتعاقد مع الحكومة السعودية لإنشاء محطة للاتصالات في المملكة، ويضيف أن تكلفة إنشاء المحطة ستصل إلى ٣٧ ألف دولار. ورداً على سؤال من علي رضا، يقول دي وولف إن وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة أبلغ الحكومة السعودية بهذه التكلفة. ويبين دي وولف أن المملكة ستتقاسم مع الشركة المذكورة الرسوم المفروضة على الاتصالات بينها وبين الولايات المتحدة.

ويتطرق دي وولف إلى تكلفة تشغيل المحطة وبنائها مع ملحقاتها الضرورية، مبيناً أن الشركة تضع في اعتبارها تدريب كوادر سعودية لتشغيل المحطة خلال فترة مدتها سنتان، مما سيمكن المملكة من إجراء الاتصالات مع جميع بلدان العالم، ويمكّن الولايات المتحدة في الوقت ذاته من الاتصال بحكومة المملكة مباشرة وليس عن طريق دولة أخرى. ويقول هندرسون إن جزءاً من قرض البنك الذي سبق ذكره يمكن أن يستغل في بناء محطة الاتصالات هذه، ويضيف أن المحطة ستغطي تكاليفها خلال سنوات قليلة.

ورداً على سؤال طرحه الأمير فيصل، يوضح هندرسون أن حكومة المملكة هي التي ستتكفل ببناء المحطة، وعليها تأمين التكاليف سواء من قرض بنك الاستيراد والتصدير أو من مصدر آخر. ويشرح هندرسون للأمير سبب تقاضي الشركة نصف الرسوم المفروضة على الرسائل بغض النظر عن أية شركة يستقر الرأي على التعامل معها، ويقول إن جميع الرسائل الواردة من المملكة تصل إلى نيويورك أولاً ثم تتولى شركة وسترن يونيون Western Union توزيعها في أنحاء الولايات المتحدة.

وتحتوي المذكرة على محضر اجتماع آخر عقد يوم ١ أغسطس بين الوفد السعودي وعدد

من الضباط من وزارة الحرب الأمريكية وممثلين عن وزارة الخارجية الأمريكية، وتولى هندرسون رئاسة الجلسة التي خصصت لمناقشة مشروع مطار الظهران. ويشير هندرسون في مطلع الجلسة إلى أن الملك عبدالعزيز وافق على بناء المطار المذكور مع أنه رفض استقبال بعثة عسكرية أمريكية في المملكة. ثم يوضح صمويل جيتس Col. Samuel E. Gates من قيادة النقل الجوي أن موقع مطار الظهران سيمكن الطائرات الأمريكية من الوصول إلى كراتشي باتباع مسار مباشر من القاهرة، كما يتحدث عن مواصفات المطار ومنشآته المختلفة، مبيناً أنه سيكون بمساحة مطار البحرين أو عبادان. ويذكر هندرسون من جانبه أن من المقرر بناء مطار للهبوط الاضطراري في لوقة، ومحطة للاتصالات اللاسلكية في كل من حفر الباطن ولوقة ومعان في الأردن. ثم يتحدث عن تكلفة إقامة تلك المنشآت مبيناً ضرورة بقاء عدد من الموظفين لتشغيلها.

ورداً على سؤال طرحه علي رضا، يذكر هاري سنايدر Col. Harry R. Snyder من وزارة الحرب أن الملك عبدالعزيز وافق على بناء المطار شريطة إعادة إدارته إلى الحكومة السعودية فور انتهاء الحرب، مع السماح للقوات الأمريكية باستخدامه لثلاث سنوات بعد الحرب. ويجيب جيتس عن سؤال آخر بقوله إنه لم تُتخذ بعد أية خطوات محددة للشروع في عملية البناء، ويضيف أن الفريق المشرف على المطار سيكون خلال السنوات الثلاث بعد الحرب من المدنيين التابعين لشركة طيران مدنية. ويذكر جيتس من جهته أن من الأفضل أن توقع الحكومة السعودية عقدين منفصلين أحدهما مع الحكومة الأمريكية والآخر مع شركة طيران مدنية تكون بمثابة وكيل لحكومة المملكة، وتتولى مسؤولية تشغيل المطار وصيانته.

وعن سؤال آخر طرحه الأمير فيصل، يفيد سنايدر أن هذه المقترحات طرحت على الملك عبدالعزيز الذي لم يشترط سوى إبعاد المسار الجوي عن الجوف وعن حائل، ولا سيما عن حائل. ويضيف جيتس أن إدارة المطار ستعود إلى الحكومة السعودية. ورداً عن استفسار من الأمير فيصل حول هذه النقطة، يبين سنايدر أن الحكومة السعودية سيكون لها الحق في اختيار الإدارة المناسبة للمطار بعد انتهاء السنوات الثلاث، ولكن الحكومة الأمريكية ترى أن يُعهد بتلك المهمة إلى شركة طيران أمريكية ذات خبرة في هذا المجال. ورداً على سؤال آخر طرحه الأمير فيصل، يذكر جيتس أنه سيكون باستطاعة القوات الحليفة استخدام المطار خلال السنوات الثلاث التي ستعقب عودة المطار إلى السيادة السعودية، ولكن دون أن تستأثر بالمطار أو بالتحليق في الأجواء السعودية.

ويوضح هندرسون أن لبقية الطائرات المدنية حق عبور الأجواء السعودية إذا حصلت على موافقة المملكة، والتزمت بقواعد السلامة، ودفعت الرسوم المفروضة؛ وينطبق هذا الحكم حتى على الطائرات الأمريكية، المدنية منها والعسكرية، ودون تمييز بين الطائرات الأمريكية وغيرها. ويوضح جيتس أن الولايات المتحدة لن تتدخل إلا للحصول على إذن لطائراتها باستعمال الأجواء السعودية، وليس لها سلطة منح أية دولة أخرى مثل هذا الحق سواء في أثناء الحرب أو بعدها.

ومن جهته، يؤكد كونور قول علي رضا إن طلب الحكومة الأمريكية الاستمرار في الإشراف على تشغيل المطار لمدة ثلاث سنوات بعد انتهاء الحرب ليس إلا بسبب عدم قدرة المملكة على تشغيله وليس لأي سبب آخر. وفي تعقيب على سؤال طرحه الأمير فيصل، يوضح سنايدر أن ثمة اجتماعاً آخر سيعقد بين الملك عبدالعزيز وإدي وبنجامين جايلز Benjamin F. Giles القائد العام للقوات الأمريكية في الشرق الأوسط بالقاهرة لوضع اللمسات النهائية على اتفاقية مطار الظهران. أما جيتس، فيذكر أن من الضروري صيانة المطار لكي يبقى في حال جيدة تسمح باستخدامه في الفترة المؤقتة، ويردف قائلاً إن الظروف الحالية تجعل من المفضل أن يُعهد بإدارة المطار إلى شركة أمريكية بعد انتهاء الحرب ريثما تستكمل المملكة تجهيز الكوادر اللازمة لتشغيله ويعبر صراحة عن معارضة الحكومة الأمريكية لتسليم المطار إلى جهة أجنبية أخرى لإدارته. ويعقب الأمير فيصل من جهته قائلاً إن المملكة تحتفظ لنفسها بحق تسليم إدارة المطار إلى أية جهة أخرى، إن شاءت، لكنها لن تستخدم هذا الحق لانتزاع المطار من الأمريكيين الذين قاموا ببنائه.

ثم يتحدث فوريس كونور Voris H. Connor من وزارة الحرب عن مسألة البعثة العسكرية التي رفض الملك عبدالعزيز حضورها إلى المملكة لتنفيذ جملة من المشروعات التنموية، وذلك لأسباب سياسية ومحلية. ويوضح الأمير فيصل أن الملك عبدالعزيز رفض البعثة العسكرية، ولكنه لم يرفض أي شكل من أشكال الدعم الأخرى إذا كان من جهات مدنية. ويجيب هندرسون ملاحظاً أن الجهات المدنية لا تملك الأموال اللازمة لتنفيذ المشروعات المقترحة، ولذلك كان الاقتراح بإرسال البعثة العسكرية.

ويتطرق هندرسون إلى الأسباب التي منعت الملك عبدالعزيز من قبول البعثة العسكرية فيبين أنها تتلخص في بعض العوامل الداخلية. ويلاحظ هندرسون في هذا السياق أن القرض المصرفي هو السبيل الوحيد المتاح أمام الحكومة الأمريكية لدعم المملكة في مشروعاتها التنموية؛ ولذلك كان اقتراح إيفاد بعثة عسكرية تضطلع بهذه المهمة. ويرد الأمير

فيصل بأن الملك عبدالعزيز لم يرفض العرض بشكل نـهائي. فيتدخل تـوتن Col. Totten من قسم العمليات في وزارة الحرب ليوضح أن مشروعات التنمية التي كانت ستسند إلى البعثة الـعسكرية لا يمكن أن تتم من خـلال جهات مدنية. ويوضح هندرسون من جانبه أن تلك المشروعات ليست بذات أهمية بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وأن العرض الذي قدمه الجيش الأمريكي بتنفيذها لم يكن سوى وسيلة حل بديل لإيجاد طـريقة لبناء طريق (يربط شرق المملكة بغربها مروراً بالرياض)، تلبية لاقتـراح وزارة الخارجيـة. وفي عـودة إلى مشروع مطار الظهران، يوضح هندرسون أن المطار، بالرغم من أهميته للولايات المـتحدة في وقت الحرب، ليس جوهرياً بالنسبة إلى الأمن القومي الأمريكي، وأن قرار إنشائه لم يكن بدافع مصلحة الولايات المتحدة فحسب، بل كان رغبة من الحكومة الأمريكية في بناء مطار في الظهران لا تتحمل المملكة من تكاليفه شيئاً، مع أن تكلفة بنائه تصل إلى ١٥ مليون دولار. ويردف قائلاً إن على وزارة الخارجية الأمريكية بالتالي إثبات فائدة المطار للولايات المتحدة وللمملكة أمـام الكونجرس والشعب الأمريكي. ويكرر هندرسون رغبة الحكـومة الأمريكية في تشغيل المطار على مدى ثلاث سنوات بعد انتهاء الحرب، إذا وافقت الحكومة السعودية عـلى ذلك. ويوضح أن الحكومة الأمريكية ترى أن يُعهد بمهمة تـشغيل المطار إلى شركة مدنية أمريكية مثل شركة تي دبليو إيه TWA، حيث سيتوجه جاك نيكولز Jack Nichols وهو نائب رئيسها إلى المملكة لإجراء مباحثات مع الحـكومة السعودية، لكن كل شيء يعتمد على موافقة الملك عبدالعزيز.

وتبين المذكرة أن اجتماعاً آخر عقد يوم الأربعاء ١ أغسطس ١٩٤٥م برئاسة هندرسون وحضره بالإضـافة إلى الوفد السعودي كـل من وليم جينكنز وستوكلي مورجن Stokeley W. Morgan وريـتـشـارد سـانجـر، وجـو وولسـتروم Joe D. Walstrom رئيـس قسم الطيران بوزارة الخارجية. يوضح مورجن في بداية الجلسـة للأمير فيصل أن هناك خـطين جويين يربطان الولايات المتحدة بالقاهرة، وأن هناك خطاً واحداً يصل بين القاهرة وبومباي مروراً بالقدس والبصرة والظهران. وفي إجابة عن سؤال طرحه علي رضا، يقول مورجن إن الخطة التي لديه ليست مقصورة على شركة تي دبلـيو إيه بل تشـمل أيضاً شركـتي بان أمريكان Pan-American وأمريكان إكسبورت American Export، لكن شركة تي دبليو إيه هي الوحيدة التي ستنزل طائراتها في المملكة.

ويضيف مـورجن أن الولايات المتحـدة تتفاوض بـهدف توقيع اتفاقـيات طيران مع البلدان المعنـية. ويقول إن لديه أنموذجاً من الاتفاقية التي تنوي الحكومة الأمريكية عرضها على الحكومة الـسعودية، وهي في طريقها إلى إدي فـي جدة، وتـطابـق غيـرها مـن

الاتفاقيات الموقعة مع عدد من البلدان الأخرى، وهي مصوغة بحسب الأنموذج المتفق عليه في مؤتمر شيكاغو الأخير للطيران المدني. ويبين مورجن أن ملحق تلك الاتفاقية يختلف من بلد إلى آخر لأنه يتعلق في جزء منه بالمسار الجوي، ويضيف أن الاتفاقية تعطي الولايات المتحدة الحق في تشغيل خط جوي تجاري باتجاه الظهران ومنها إلى الهند ذهاباً وإياباً. ويشير الجزء الثاني من الملحق إلى حق المملكة في تشغيل خط مشابه نحو الولايات المتحدة متى ما شاءت، أي أن شروط الاتفاقية تنطبق بشكل متبادل على الطرفين. وفي إجابة عن سؤال طرحه الأمير فيصل، يوضح مورجن أن الولايات المتحدة وقعت اتفاقيات مشابهة مع أيسلاندا، والسويد، والدنمارك وأيرلندا وأسبانيا، وكندا؛ ويقول إن هناك عدداً من البلدان الأخرى منحت حق استخدام أجوائها للحكومة الأمريكية، وإن ثمة مفاوضات جارية للغرض ذاته بين الولايات المتحدة وسورية والعراق وإيران والهند. ويعلق علي رضا ملاحظاً أن من الواجب التريث حتى تبدأ المفاوضات بشكل رسمي.

ورداً على سؤال طرحه مورجن، يذكر الأمير فيصل أنه لا يستطيع تقديم أية ملاحظات قبل أن يقرأ ترجمة مسودة الاتفاقية بإمعان. ويوضح مورجن أن الاتفاقية تبيح نقل المسافرين من الظهران وإليها من أية نقطة كانت في البلدان المجاورة، ولكن الولايات المتحدة لا تنوي احتكار حق نقل المسافرين بين تلك البلدان بل إن هذا الحق سيبقى متاحاً لأية شركة طيران أخرى. ويضيف أن البريطانيين يعارضون ذلك، ويعتقدون أن للشركات الأمريكية حق نقل الركاب بين نيويورك والجهة المقصودة فقط، لذلك كانوا يحثون بلدان المشرق على عدم منح الولايات المتحدة حقوقاً بلا حدود في اتفاقياتها معها. ويؤكد هندرسون من جهته ما قاله الأمير فيصل من أن لكل بلد حق الدخول في الاتفاقيات التي يريدها، ويضيف أن هناك مصلحة متبادلة للمملكة وللولايات المتحدة تتحقق بفضل اتفاقية الطيران لأنها ستجعل الانتقال بين البلدين سريعاً. ويشير مورجن إلى أن الاتفاقية لا تعيق نمو شركات الطيران المحلية بل تشجع نموها بين بلدان المنطقة. ويلاحظ الأمير فيصل في تعليقه أن حقوق المواطنين يجب أن تأتي في المقدمة، فيجيب مورجن قائلاً إن من الممكن إلغاء العمل بالاتفاقية بشرط إعطاء الطرف الآخر مهلة سنة.

ثم تورد المذكرة تفصيلات اجتماع آخر عُقد برئاسة هندرسون، وحضره بالإضافة إلى الوفد السعودي كل من فرانسيس بوردمان Francis Boardman من وزارة الخارجية الأمريكية وميريل جاي Merrill C. Gay من قسم السياسة التجارية في الوزارة وباركر هارت

Parker T. Hart نائب القنصل الأمريكي في الظهران وريتشارد سانجر وولستروم، كما حضره فوريس كونور وهاري سنايدر من وزارة الحرب الأمريكية. ويبدأ الاجتماع بتلخيص قدمه هندرسون للخطوط العريضة للاتفاقية المتعلقة بمطار الظهران، ويبين أن الحكومة الأمريكية تقترح شركة تي دبليو إيه لتشغيل المطار خلال السنوات الثلاث التي ستعقب نهاية الحرب.

وبعد ذلك تحدث جاك نيكولز نائب مدير شركة تي دبليو إيه، قائلاً إن وزارة الحرب اقترحت شركته لتشغيل المطار خلال الفترة المذكورة دون أن تتقاضى المملكة أية رسوم على هبوط الطائرات العسكرية، وذلك لأن الجيش الأمريكي هو الذي سيشيد المطار، وهو المسؤول عن صيانته خلال السنوات الثلاث التي سيكون فيها تحت الإدارة الأمريكية. ويوضح كونور أن هذه التفصيلات لم تبحث مع الملك عبدالعزيز بعد، فيشير هندرسون إلى أن هناك برقية في هذا الشأن سترسل إلى جدة لعرضها على الملك عبدالعزيز خلال المباحثات المقبلة التي سيجريها معه إدي. ويوضح نيكولز أنه لا علاقة لشركته بالأمور العسكرية وأنه يود التوصل إلى اتفاقية مع الحكومة السعودية بشأن الطيران المدني.

ويسأل الأمير فيصل إن كانت الحكومة الأمريكية ستطلب من الملك عبدالعزيز السماح للطائرات بالهبوط مجاناً، فيجيب هندرسون أن المسؤولين في قيادة النقل الجوي يعتقدون أن لهم الحق في استعمال المطار خلال السنوات الثلاث دون مقابل، وهذا يقتصر على الطائرات العسكرية فقط. أما بالنسبة إلى الطائرات الأخرى، فالأمر يتوقف على ما سيتم الاتفاق عليه بين القيادة والملك عبدالعزيز. ويضيف هندرسون أن الحكومة الأمريكية لن تتدخل في العلاقة بين تي دبليو إيه والحكومة السعودية. ثم يقترح نيكولز على الحكومة السعودية أن تتولى شركته جمع رسوم من الطائرات المدنية لصالح الحكومة السعودية على أن تتقاضى الشركة نسبة محددة لقاء تشغيل المطار.

كما يقترح نيكولز أن تستمر شركته في تشغيل المطار وصيانته بعد انقضاء السنوات الثلاث مقابل ألف دولار سنوياً، على أن يتم تقاسم العائدات بين الشركة والحكومة السعودية بعد طي بدل الإيجار السنوي. ويوضح نيكولز أن للحكومة السعودية حق الموافقة على الدول التي سيسمح لطائراتها بالهبوط في المطار، ويورد تفصيلات أخرى تتعلق بحق الحكومة السعودية في الاستفادة من مرافق المطار وتسهيلاته. ويضيف نيكولز أن لدى شركة تي دبليو إيه برنامجاً لمساعدة المملكة في بناء شركة طيران خاصة بها، وفي تدريب الكوادر الضرورية لتشغيل المطار. وفي رده على تلك المقترحات، يعرب الأمير فيصل عن شكره لنيكولز، ويقول إن الحكومة

السعودية ستعطي الأولـوية لشركة تي دبليو إيه إن كانت ستوقع عقداً مع أية شركة طيران أجنبية.

ومن جـهته، يذكـر هندرسـون أنه إذا سارت الأمور حسبما هو مطلوب، فستكون تي دبليو إيه وكيلاً للحكومة الـسعودية فيما يتعلق بأمور الـطيران المدني خلال السنوات الثلاث المشـار إليها. لكن الشركـة ستعمل لصالح قيادة النقل الجوي بالنسبة إلى الأمور العسكرية؛ ويوضح هندرسـون أن تي دبليو إيه ستنفذ تـعليمات الملك عبدالعزيز، ولـن تعطـي الأولوية لشركة دون أخـرى إلا بناء على رغبة المـلك، وليست هناك أية عـلاقة بين موضوع تشـغيل المطار وموضوع تسييـر الرحلات الجوية عبر الظهران. ويعقب نيكولز قائلاً إن حـسابات الشـركة ستكون مـتاحة لحكومة المملكة حتى تعرف مبلغ الربح الذي تحققه الشركة بالتحديد. ويضيف أن طائرات تي دبليو إيه سوف تـدفع رسوم الهبوط في مطار الظهران شأنها شأن أية شركة أخرى. ويشير الأمير فيصل في رده إلى أنه لا يستطيع إعطـاء أي التزامـات قبل المـباحثـات التي سيجريها نيكولز مع الحكومة السعودية وذلك بعد عودة الأمير إلى المملكة في غضون شهر. وينقل سنايدر عن جيتس قوله إن قيادة النقل الجوي لا تتوقع أن تدفع شيئاً لقاء استخدام المطار خلال السـنوات الثلاث لأنها ستنـفق على بنائه ١٥ مليون دولار وتتكفل بنفقات صيانته. ورداً على سؤال من الأمير فيصل، يبين سنـايدر أن الإعفاء من الرسـوم يسري على الطائرات العسكرية الأمريكية وليس على طائرات الدول الحليفة. ويذكر الأمير فيصل أن هذه المـسألة بحـاجة إلى إيضـاح خلال المفـاوضات المقـبلة فـي الرياض، فـيوافق هندرسون على ذلك مركزاً على ضرورة تجنب أي سوء تفاهم قد ينشأ مستقبلاً.

ثم تتطرق المذكرة إلى ما دار في اجتماع آخر برئاسة هندرسون حضره بالإضافـة إلى أعضاء الوفد السعودي كل من بوردمان وجاي وسانجر وهـارت، حيث ناقـش المجتمعون مسائل السياسة التجارية. ويذكر ميريل جاي في مطلع الجلسة أنه يود طرح مشروع معاهدة تجارية مع الأمير فيصل تكون قاعدة للتبادل التجاري بين الولايات المتحدة والمملكة، ويذكّر جاي بأنه أبرمت اتفاقية مؤقتة من هذا القبيل بين الحكومة الأمريكية والملك عبدالعزيز عام ١٩٣٣م. ويعلق هندرسون مـن جهته قائلاً إنه مع قرض بنك الاستيراد والتصدير وأشكال الدعم الأخرى فإن المستقبل يبشر بتعاون وثيق بين الطرفين. ثم يستأنـف جاي موضحاً أن الاتفاق التجاري سيكون في مصلحة البلدين معاً إذا ما تحركت حكومة المملكة باتجاه معاهدة تجارية موسعة. ويعلق هندرسون ملاحظاً أنه سيبلغ إدي في جدة بضرورة الاستعلام عن مدى استعداد المملكة لـلدخول في المستقبل القريـب في مباحـثات حول معاهـدة تجارة

وملاحـة وصداقة مـع الولايـات المتحـدة. ويتدخل الأمير فيصل في هذا السياق مشيراً إلى أن العقبة الكأداء أمام علاقات تجارية من هذا الـقبـيل هي صـعوبـة الحصـول على الدولارات اللازمة لشراء البضائع الأمريكية. فيرد جاي مبيناً أن الاتفاقية ستخفف من حدة هذه المشكلة، ويضيف أن الحكومة الأمريكية اتخذت خطوات إيجابية في هذا الاتجاه من خلال اتفـاقية بريـتون وودز المالية Bretton Woods Monetary Agreement (بشأن تثبيت أسعار صرف العملات الدولية) التي ستساهم أيضاً في حل المشـكلة. ويوضح هندرسون من جانبه أن الحكومة الأمريكية تدرس المسألة بجدية.

وعقد اجـتماع آخر برئـاسة هندرسون لبحث مشروع مـستوصف جدة، وكان من بين المشاركين تشارلز ماثيوز Dr. Charles D. Matthews نائـب وزير الخارجـية للـشؤون الثقافية، فرع الشرق الأدنى وأفريقيا وروبردز Miss Roberds في قسم التعاون الثقافي في وزارة الخارجية الأمريكية وهارت وبـوردمان وسـانجر، بـالإضافـة إلـى أعضـاء الوفـد السـعودي. ويـشير هـندرسـون في بدايـة الاجتماع إلـى أن الصحف المصريـة نشرت أخباراً تـفيد أن الحكومة الأمـريكية تسـتعد لإرسال طائراتها عبر الأجواء السعودية دون إذن مسبق مـن السلطات المحليـة. ويوضح هندرسون أن الحكومة الأمريكية لا تنوي أن تفعل شيئاً مـن هذا القبيل دون التشاور مع الحكومة السعودية، فيلاحظ الأمير فيصل أنه لا يشك في هذا.

ثم يتطرق ماثيوز إلى مشروع مستوصف جدة قائلاً إن الحكومة الأمريكـية تنظر بعين العطف إلى هذا المشروع. ويوضح أن وزارة الخارجية أصدرت تعليماتها إلى قسم التعاون الثـقافي مـن أجل الـتفاوض مـع الجامعـة الأمريكية في بيروت لمعرفة مدى استعدادها للمساعدة فـي إنجاز هذا المشروع. ويضيف أن الجامعة وافقت علـى القيام بدور الوكيل العـلمي بـين حكومـتي الولايـات المتحدة والمملكة، ويـذكر أن الحكومة الأمريكية ما زالت مهتـمة بالمشروع حتـى إن إدي اتصل بالحكومة السعودية في هذا الشأن، ويقول إن عميد كلية الطب فـي الجامعة الأمريكية في بيروت موجود في جدة في تلك الأثناء لبحث مسألة المستـوصف وتنظيمه. ويتدخل علي رضا في هذا السياق ليسأل عما إذا كان من اللازم إبرام اتفاقية في هذا الخصوص، فيجيب ماثيوز أن عميد كلية الطب سيتخذ الترتيبات الضرورية مع إدي الذي سينقلهـا بدوره إلى الحكومة السعودية.

ثم يتحدث ماثيوز عن مهمة عميد كلية الطب في جدة، وعن الطبيب الذي سيشرف علـى المسـتوصـف، وعن الخدمـات التـي سيقدمها المستـوصف، ويسأل الأمير فيصل عما تم بهذا الشأن، فيجيـب سانجر أن إدي

ناقش مسألة البناء مع الحكومة السعودية. وحول سؤال آخر طرحه الأمير فيصل، يقول سانجر إنه لم يتم التوصل بعد إلى صيغة اتفاقية نهائية تخص المشروع ولكن سبب التطرق إليه في الاجتماع الحالي هو رغبته في تأكيد الصداقة المتينة بين الولايات المتحدة والمملكة مع علمه بعدم إمكانية اتخاذ أي قرار في ذلك الاجتماع. ومن جهته، يذكر ماثيوز أن إدي سيبحث مع الحكومة السعودية الموقع المناسب لبناء مستوصف جدة، وأنه سيكون مجهزاً بالمعدات الحديثة. أما سانجر فيبين أن الحكومة الأمريكية مستعدة للإصغاء إلى كل المقترحات بشأن المشروع الذي سيكون أقرب إلى المستوصف منه إلى المستشفى. ويعلق هندرسون قائلاً إن ما اتخذ حتى ذلك الحين من خطوات كان بناء على موافقة الحكومة السعودية.

وفي جلسة لاحقة من المحادثات برئاسة هندرسون حضرها إلى جانب أعضاء الوفد السعودي كل من بوردمان وهارت وجينكنز وسانجر، تطرق النقاش إلى مشروع بناء قنصلية أمريكية في الظهران، وإلى مشروع الخرج الزراعي. وقد ذكر هندرسون في مطلع الاجتماع أن من الأهمية بمكان بناء مقر للقنصلية الأمريكية في الظهران يكون مستقلاً عن مقر شركة النفط؛ وأضاف هارت من جانبه أن حجم العمل القنصلي كبير، ولا بد من تجهيز مقر منفصل عن المبنى الذي وضعته شركة النفط تحت تصرف القنصلية، على أن يكون قريباً من مقر الشركة؛ وقال إن الحكومة الأمريكية ستتقدم رسمياً باقتراح في هذا الشأن من أجل الحصول على الأرض سواء على سبيل الهبة أو الإيجار. وذكر هندرسون أن أحد الموظفين الأمريكيين يقيم باستمرار في رأس تنورة لأداء الأعمال القنصلية هناك.

وتطرق سانجر بعد ذلك إلى مشروع الخرج قائلاً إن المشروع حقق نجاحات مدهشة حازت على إعجاب الملك عبدالعزيز، ولكن المشروع بعد انتهاء الحرب لن يستمر كما كان على حساب الحكومة الأمريكية، مما يعني أن تمويل المشروع قد يتم من خلال قرض بنك الاستيراد والتصدير. وسأل الأمير فيصل عن محركات القوارب التي طلبتها الحكومة السعودية، فأجاب سانجر أن من الصعب جداً العثور على ذلك النوع من المحركات بسبب ظروف الحرب؛ وأضاف هندرسون أن وزارة الخارجية تتابع الموضوع لتوفيرها. كما طرح الأمير فيصل مسألة صهاريج البنزين، فأجاب سانجر أن الجهات المعنية في الحكومة الأمريكية تعمل على تأمينها. كذلك طرح علي رضا موضوع قطع الغيار، فقال سانجر إن ما قيمته ١١٤ ألف دولار من قطع الغيار مشمولة في برنامج الإمداد البريطاني الأمريكي المشترك، وأن ثمة ١,٤ مليون دولار موضوعة تحت تصرف الحكومة السعودية من برنامج الدعم

الإضافي الأمريكي. وأوضح أن الحصول على قطع الغيار أصبح ميسوراً وطلب من علي رضا إبلاغ الوزارة عن طريق إدي بكل ما تحتاجه المملكة حتى يتم تأمينه لها خلال ثلاثة أشهر.

R. 2

1945/08/04
890 F. 248/8-445 (2)

برقية سرية رقم ٢٣٣ موقعة من جوزيف جرو Joseph C. Grew وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة، مؤرخة في ٤ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يقول جرو إن جاك نيكولز Jack Nichols نائب رئيس شركة تي دبليو إيه TWA سيصل إلى القاهرة في حوالي التاسع من أغسطس، وفي نيته التفاوض مع حكومة المملكة العربية السعودية بشأن تشغيل مطار الظهران بعد أن تستعيد المملكة إدارته حين تضع الحرب أوزارها. ويوضح أن شركة تي دبليو إيه هي المرشح المنطقي لهذه المهمة لأن طائراتها هي الوحيدة التي تحمل تصريحاً من مجلس الطيران المدني Civil Aeronautics Board بالهبوط في الظهران. ويقول جرو إن نيكولز يدرك عدم رغبة الحكومة السعودية في العجلة، وإن وزارة الخارجية الأمريكية ستأخذ برأي إدي في مختلف الجوانب المتعلقة بمقترح تي دبليو إيه، لكنه (أي نيكولز) يريد عقد اجتماع في القاهرة يحضره إدي إلى جانب بنجامين جايلز Benjamin Giles القائد العام للقوات الأمريكية في الشرق الأوسط في القاهرة ورالف كارن Ralph B. Curren مستشار شؤون الطيران في القاهرة، وذلك بعد توقيع العقد العسكري (الخاص بمطار الظهران). وبناء على ما سبق، يقترح جرو أن يعود إدي إلى القاهرة مع جايلز للاجتماع بنيكولز، أو الاتصال بنيكولز لتعديل الموعد.

R. 4

1945/08/04
890 F. 5045/8-445 (2)

برقية رقم ٤٤ من وولتر بيرج Walter W. Birge نائب القنصل الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٤ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يفيد بيرج أن إضراب العمال السعوديين عن العمل في الظهران ورأس تنورة أدى إلى توقف عمليات الحفر والإبطاء في الخدمات وبناء المصفاة. ويشير بيرج إلى أن السبب الرئيسي لهذا التحرك هو أن العمال غير راضين عن مستوى استجابة الشركة لمطالبهم السابقة، لاسيما ما يتعلق منها بالأجور والسكن. ويقول إن العمال يطالبون بتخفيض ساعات العمل إلى أربع ساعات خلال شهر رمضان مع إبقاء الأجور كاملة، وهذا ما ترفضه الشركة. ويلاحظ بيرج أنه ليس ثمة دلائل

1945/08/04
890 F. 61/8-445 (1)

رسالة موقعة من ليونارد باركر W. Leonard Parker من الشركة الأمريكية الشرقية American Eastern Corporation إلى ريتشارد سانجر Richard H. Sanger من قسم شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٤ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يتحدث باركر عن مشروع الهدا الزراعي ويصفه بأنه مشروع يهدف إلى تحقيق التنمية الزراعية في منطقة واسعة تقع بين جدة ومكة المكرمة، وعن بناء مقر حكومي للملك عبدالعزيز آل سعود يستقبل فيه الضيوف الأجانب. ويتناول أهمية المشروع الزراعي ودوره في تقليص كمية الأغذية المستوردة من الولايات المتحدة تحت برنامج الإعارة والتأجير مشيراً إلى حاجة المشروع إلى وحدة لتوليد الكهرباء اللازمة لتشغيل مضخات الري وإنارة المبنى الحكومي المزمع إنشاؤه. ويقول باركر إن شركة أليس- تشولمرز للصناعات Allis- Chalmers Manufacturing Co. لن تستطيع تسليم المعدات المطلوبة قبل سبعة أشهر بسبب ظروف الحرب؛ لذلك يطلب سانجر المساعدة على أن هناك تحريضاً على الإضراب من الخارج.

R. 5

1945/08/04
890 F. 0011/8-1145 (1)

مقتطف يتضمن لقاء مع الأمير محمد بن عبدالعزيز من صحيفة «نيويورك ديلي نيوز» *New York Daily News* الصادرة في ٤ أغسطس (آب) ١٩٤٥م ومضمن طي تقرير موقع من توماس براون Thomas R. Brown المرافق الخاص للأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود وزير الخارجية السعودي والوفد المرافق له إلى كلارك Clark، مؤرخ في ١١ أغسطس ١٩٤٥م.

يتضمن المقتطف لقاء استمر مدة ساعة مع الأمير محمد بن عبدالعزيز في فندق والدورف-أستوريا Waldorf- Astoria في نيويورك أجاب خلاله الأمير من خلال مترجم على أسئلة طرحها عليه صحفيون تتعلق بزيارته التي رافق فيها الأمير فيصل إلى الولايات المتحدة، والاستقبال الذي نظمته على شرف الوفد السعودي الجمعية العربية في مدينة ديترويت والتي كانت مناسبة تعرّف فيها الأمير على عدد من أعضاء الجالية العربية في الولايات المتحدة، والأصداء التي تركتها تلك الزيارة في بعض أجهزة الإعلام والصحافة الأمريكية.

R. 2

في إعطاء المشروع الأولوية وتسليم المولد الكهربائي المطلوب في موعد قريب.

R. 6

1945/08/05
890 F. 0011/8-545 (1)

رسالة موقعة من الأمير فيصل بن عبدالعزيز النائب العام في الحجاز ووزير الخارجية السعودي إلى جوزيف جرو Joseph C. Grew وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة، مؤرخة في ٥ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يعبر الأمير فيصل عن شكره للحفاوة التي لقيها هو وإخوانه وزملاؤه في أثناء زيارتهم للولايات المتحدة، ويضيف أنه على ثقة بأن الصداقة بين البلدين ستستمر طويلاً.

R. 2

1945/08/05
890 F. 0011/8-545 (1)

رسالة موقعة من الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود النائب العام في الحجاز ووزير الخارجية السعودي إلى ريتشارد سانجر Richard H. Sanger من قسم شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٥ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يعرب الأمير فيصل عن شكره لسانجر على رسالته المؤرخة في ٤ أغسطس والتي أرفق بها محضر جلسات الاجتماعات التي تمت مؤخراً بين الوفد السعودي والمسؤولين الأمريكيين. كما يعرب عن ثقته في الصداقة المتينة بين البلدين وعن أمله في استمرارها مستقبلاً.

R. 2

1945/08/05
890 F. 248/8-845 (7)

مذكرة رقم ٢٣٧ من وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي، مؤرخة في ٥ أغسطس (آب) ١٩٤٥م ومضمنة طي تقرير سري رقم ١٦٢ موقع من إدي إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخ في ٨ أغسطس ١٩٤٥م.

يشير إدي في المذكرة إلى الموافقة المبدئية التي حصلت عليها حكومة الولايات المتحدة من الحكومة السعودية على بناء مطار في الظهران وتشغيله طيلة فترة الحرب وبعد انتهائها بثلاث سنوات، ويحيل في هذا الصدد إلى مذكرة يوسف ياسين المؤرخة في ١١ مايو (أيار) ١٩٤٥م. ثم يورد مقترحات الحكومة الأمريكية فيما يخص تفصيلات إنشاء المطار وتشغيله؛ فيحدد مساحة المطار بما لا يزيد عن ٢٥ ميلاً مربعاً؛ ويبين أن موقعه تقريباً بين خط الطول ٢٦َ ٢ْ شمالاً، وخط العرض ٥٠َ ١٠ْ شرقاً كما يحدد نوعية مواد البناء التي ستستخدم في إنشائه، مضيفاً أن المطار سيشمل مدرجين إضافة إلى المنشآت الأخرى المألوفة اللازمة لإسكان ٥٠٠ شخص مع إمكانية توسيعه لإسكان ٢٠٠٠ شخص إن كانت هناك ضرورة لذلك. ويشير إدي كذلك إلى أن مطاراً للطوارئ سيتم بناؤه في موقع آخر بالقرب من لوقة، لمساندة الطائرات في رحلاتها بين القاهرة والظهران، وإلى إقامة

منشآت أخرى مساندة في موقع آخر في حفر الباطن، وفي كل من مطاري الظهران ولوقة. ويبين إدي أن هذه المنشآت ستساعد على تشغيل مسار جوي يمتد من القاهرة إلى الظهران مروراً بمعان في شرقي الأردن ولوقة وحفر الباطن في المملكة العربية السعودية. أما بناء محطات ملاحية أخرى عند الحاجة فلا يتم، كما هو مقترح في المذكرة، إلا بعد موافقة الحكومة السعودية.

وتقترح المذكرة أن يتم تنسيق موجات الاتصال اللاسلكي التي ستستعمل بين الفنيين الأمريكيين والسعوديين، مع إعطاء الجانب الأمريكي حق استخدام شيفرة خاصة به لضرورات الأمن. كما تقترح المذكرة أن تمنح الحكومة السعودية الجانب الأمريكي حق الدخول إلى المناطق المحددة في الظهران ورأس تنورة ولوقة وحفر الباطن لبدء أشغال الإنشاء فوراً. ثم تورد المذكرة بعض التفصيلات في هذا الشأن، ومنها أن تؤول ملكية المطار ومنشآته الثابتة وكذلك مطار لوقة ومركز حفر الباطن إلى الحكومة السعودية بعد انتهاء الحرب، على أن تبقى إدارتها وتشغيلها تحت إشراف أمريكي لمدة ثلاث سنوات بعد ذلك.

وتقترح المذكرة أن تتحمل الولايات المتحدة تبعة الأضرار التي قد تلحق بالمنشآت المذكورة وأن تسدد تعويضات عنها إلى المملكة العربية السعودية، وأن يكون للولايات المتحدة الحق في نقل المعدات من المطار وإليه عند الحاجة. وتقترح أن تتعهد حكومة المملكة بالسماح للعسكريين والمدنيين الأمريكيين بحرية الدخول والخروج وبتسهيل إجراءات سفرهم طالما أنهم يحملون جوازات السفر والتأشيرات المطلوبة.

وتشير المذكرة إلى أن الأمريكيين الذين سيعملون في المطار والمنشآت التابعة له لن يكونوا خاضعين لسلطة القضاء السعودي في حال ارتكابهم جرائم أو مخالفات داخل المطار ومنشآته. أما الرعايا السعوديون فيخضعون للقضاء السعودي. وتقترح المذكرة كذلك أن يكون للولايات المتحدة الحق في استقدام عمال وفنيين من دول أخرى لتنفيذ بناء المطار ومنشآته التابعة وبأجور متساوية. وتوضح أن جميع البضائع الواردة إلى الأمريكيين الذين سيعملون في المطار ستكون معفاة من الرسوم. أما الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل المطار، فتقترح المذكرة أن يتم شراؤها من شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company، وإذا تعذر تأمين الكهرباء بعد عودة إدارة المطار إلى الحكومة السعودية، فإن للحكومة الأمريكية الحق في تأمين المولدات اللازمة لتشغيل المطار.

وتبين المذكرة أن الحكم في أي خصومات قد تنشأ بين أطراف من جنسيات مختلفة سيعملون في المشروع، وكذلك المسائل ذات العلاقة بأنظمة الجمارك والجوازات ستكون محور مذكرات أخرى، وتوضح أن الولايات

المتحدة ستبحث مع الحكومة السعودية قضية حيازة الأجهزة والمنشآت غير الثابتة بعد عودة ملكية المطار إلى المملكة.

R. 4

1945/08/05
890 F. 5045/8-945 (6)

رسالة رقم ١٦٥ موقعة من فلويد أوليجر Floyd W. Ohliger المدير العام لشركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company في الظهران إلى خالد السديري أمير منطقة الظهران، مؤرخة في ٥ أغسطس (آب) ١٩٤٥م ومرفق بها جدول لتعديل أجور عمال الشركة، والرسالة والجدول مضمنان طي تقرير رقم ٥ موقع من وولتر بيرج Walter W. Birge نائب القنصل الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخ في ٩ أغسطس ١٩٤٥م.

يرفق أوليجر برسالته لائحة بجدول الأجور المقترحة اعتباراً من ٢٧ يوليو (تموز) ١٩٤٥م بالمقارنة مع الأجور المعمول بها سابقاً بالنسبة إلى العمال غير المهرة، ونصف المهرة الذين منحوا درجة واحدة على الأقل في سلم الأجور. أما عن الموظفين والعمال المهرة فيقول أوليجر إن الشركة ستعيد النظر في أجورهم قبل الفترة القادمة. ويشير أوليجر إلى أن أرامكو ستمنح العمال تعويض نهاية الخدمة بشكل يتناسب مع سنوات العمل دون أن يؤثر ذلك في زيادات أجورهم المستحقة. كما يؤكد استمرار دعم الشركة لبعض المواد الغذائية ليشتريها العمال بأسعار أرخص بكثير من أسعار السوق، واستمرارها في دفع تعويض إضافي قدره ٢٠ بالمائة من أصل الراتب. ويلفت أوليجر النظر من جهة أخرى إلى أن أرامكو لن تدفع أجور العمال الذين يتخلفون عن العمل، وسوف تسرح كل من يتغيب عن العمل لأكثر من ١٤ يوماً. ويقول أوليجر إن أرامكو استجابت لمطالب العمال بالكامل فيما يتعلق بالأجور وتأمل عودتهم إلى العمل على الفور.

R. 5

1945/08/06
890 F. 248/8-845 (5)

مذكرة رقم ١٧/ ٢/ ٦/ ٨٣ من يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي إلى وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة، مؤرخة في ٢٧ شعبان ١٣٦٤هـ الموافق ٦ أغسطس (آب) ١٩٤٥م ومضمنة طي تقرير سري رقم ١٦٢ موقع من إدي إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخ في ٨ أغسطس ١٩٤٥م.

يورد يوسف ياسين النص الحرفي لمذكرة إدي رقم ٢٣٨ المؤرخة في ٥ أغسطس ١٩٤٥م والمتضمنة المقترحات الأمريكية بشأن مشروع مطار الظهران والمنشآت التابعة له، ويفيده أن الحكومة السعودية توافق على ما جاء في تلك المذكرة من مقترحات.

R. 4

1945/08/06
890 F. 0011/8-645 (1)

رسالة موقعة من روي ليبكتشر Roy Lébkicher من شركة الزيت العربية الأمريكية Arabian American Oil Company (أرامكو) في سان فرانسيسكو إلى ريتشارد سانجر Richard H. Sanger من قسم شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٦ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يرسل ليبكتشر إلى سانجر، بناء على طلب الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود وزير الخارجية السعودي، أربعة صور (كانت قد التقطت للأمير خلال زيارته الأخيرة إلى واشنطن) ويطلب منه تسليم واحدة من كل منها إلى جوزيف جرو Joseph C. Grew وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة (الصور المشار إليها غير موجودة)، ولوي هندرسون Loy Henderson مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا، وجوردون ميريام Gordon P. Merriam رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى، والاحتفاظ بواحدة لنفسه.

R. 2

1945/08/06
890 F. 24/8-645 (1)

رسالة موقعة من سادي M. M. Sadi نائب رئيس القسم المالي والاستيراد والتمويل في الشركة الأمريكية التجارية U. S. Commercial Co. إلى ريتشارد سانجر Richard H. Sanger من قسم شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٦ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يقول سادي إنه يرفق برسالته أنموذج رقم ٤١٩ (غير موجود) التابع لإدارة الاقتصاد الخارجي والخاص بإطارات السيارات التي طلبها الأمير فيصل بن عبدالعزيز وزير الخارجية السعودي، ويطلب من سانجر إعادة النموذج إليه بعد الحصول على التسهيلات المطلوبة حتى يتمكن سادي من تأمين المطلوب وتسليمه إلى وكيل الشحن مع الإجازة.

R. 3

1945/08/06
890 F. 248/8-845 (1)

مذكرة رقم ٢٣٨ من وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي، مؤرخة في ٦ أغسطس (آب) ١٩٤٥م ومضمنة طي تقرير سري رقم ١٦٢ من إدي إلى وزير الخارجية الأمريكي مؤرخ في ٨ أغسطس ١٩٤٥م.

يقول إدي إن الجيش الأمريكي قد يتخلى عن مطار الظهران قبل انقضاء السنوات الثلاث التي تعقب نهاية الحرب إذا تبين أن المطار لم يعد ضرورياً من الناحية العسكرية، وستعود مهمة تشغيل المطار وصيانته عندئذ إلى السلطات السعودية.

R. 4

1945/08/07
890 F. 248/8-745 (1)

برقية سرية رقم ٣٠٥ من وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٧ أغسطس (آب) ١٩٤٥م ومكررة إلى القاهرة برقم ١٧٧ إلى بنجامين جايلز General Benjamin F. Giles وجاك نيكولز Jack Nichols نائب رئيس شركة تي دبليو إيه TWA ورالف كارن Ralph B. Curren ملحق شؤون الطيران في المفوضية الأمريكية في القاهرة.

يقول إدي إنه تم التوقيع على اتفاقية مطار الظهران العسكري يوم ٦ أغسطس بما يتماشى مع تعليمات وزارتي الخارجية والدفاع، ويقول إن كثرة أعماله تمنعه من السفر مع بنجامين جايلز إلى القاهرة ذلك اليوم ولكنه سيلحق به يوم ١٠ أغسطس للاجتماع مع جاك نيكولز ورالف كارن. ويلفت إدي النظر إلى أن الاتفاقية لا تمنح الجيش الأمريكي حق التعاقد الفرعي أو إعطاء الصيانة إلى شركة مدنية، ويبين أن الحكومة السعودية تحتفظ لنفسها بكامل حقوق استعمال المطار للأغراض المدنية ولا بد للمفاوضات من أن تتم من خلال الحكومة السعودية.

R. 4

1945/08/07
890 F. 5045/8-445 (1)

برقية رقم ٢٦ موقعة من جوزيف جرو Joseph C. Grew وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى القنصلية الأمريكية في الظهران، مؤرخة في ٧ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يعرب جرو عن تزايد قلق المسؤولين في وزارة الخارجية بسبب تكرار إضرابات العمال في شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company، ويطلب تحليلاً كاملاً لأوضاع الأجور والسكن، وساعات العمل المقترح تقليصها إلى أربع ساعات في اليوم خلال شهر رمضان. كما يطلب جرو من القنصلية اقتراح الإجراءات التي ترى أن على شركة أرامكو في الظهران أو على وزارة الخارجية الأمريكية أن تتخذها لحل المشكلة، وذلك لعرضها على مسؤولي الشركة في الولايات المتحدة.

R. 5

1945/08/07
890 F. 51/8-745 (1)

برقية سرية رقم ٧٩٤٤ من فردريك وينانت Frederick Winant السفير الأمريكي في لندن إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٧ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

تنقل البرقية رسالة من كولادو E. G. Collado (ممثل) مكتب التنمية المالية التابع لوزارة الخارجية الأمريكية في السفارة الأمريكية في لندن إلى بول ماجواير Paul E. McGuire من قسم الشؤون المالية والنقدية بالوزارة، وتفيد أن وليم كلايتون William L. Clayton وكيل وزارة الخارجية الأمريكي

للشؤون الاقتصادية يزمع مناقشة الأوضاع المالية في المملكة العربية السعودية مع هارولد هوسكنز Col. Harold B. Hoskins مستشار الشؤون الاقتصادية في المفوضية الأمريكية في القاهرة، ويطلب ملخصاً للخطط المتعلقة بالبرنامج المالي الخمسي الخاص بالمملكة، وما آلت إليه المناقشات التي دارت مع وزارة البحرية وبنك الاستيراد والتصدير EXIMBANK والكونجرس بشأن القرض المقترح لدعم مشروعات التنمية في المملكة، وكذلك الدعم المقترح للميزانية السعودية خلال السنة الحالية، وأية معلومات أخرى ذات صلة بهذا الأمر.

R. 5

1945/08/07
890 F. 61/6-1345 (1)

رسالة رقم ٣٣٢ من وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى الوزير المفوض الأمريكي في جدة، مؤرخة في ٧ أغسطس (آب) ١٩٤٥م ومرفق بها رسالة موقعة من بنجامين موريسون Benjamin Y. Morrison رئيس قسم البستنة بالنيابة في وزارة الزراعة الأمريكية إلى بول ماير Paul T. Meyer نائب رئيس قسم الخدمات المركزية بوزارة الخارجية، مؤرخة في ١٦ يوليو (تموز) ١٩٤٥م.

تشير الرسالة إلى رسالة المفوضية رقم ١٤١ المؤرخة في ١٣ يونيو (حزيران) ١٩٤٥م المتعلقة بإدخال نبات الكودزو إلى المملكة العربية السعودية ليستعمل علفاً للحيوانات، ويشير إلى أن ما جاء في الرسالة المرفقة من قسم استشكاف النباتات وإدخالها التابع لوزارة الزراعة يبين أن من غير العملي إدخال نبات الكودزو إلى المملكة.

R. 6

1945/08/08
890 F. 0011/8-845 (3)

برقية سرية رقم ٢٣٥ موقعة من جيمس بيرنز James Byrnes وزير الخارجية الأمريكي إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٨ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يقول بيرنز إن الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود وزير الخارجية السعودي أنهى زيارته إلى واشنطن التي دامت يومين وأبحر على ظهر الباخرة «كوين ماري» *Queen Mary* إلى بريطانيا يوم ٥ أغسطس بعد أن أجرى محادثات مع جوزيف جرو Joseph C. Grew وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة ولوي هندرسون Loy W. Henderson مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا وحضرها مسؤولون من القسم الاقتصادي والثقافي في الوزارة إضافة إلى عدد من الضباط وكبار المسؤولين في شركة طيران تي دبليو إيه TWA. ويضيف أن الجانبين ناقشا برنامج الإمداد البريطاني الأمريكي المشترك لعام ١٩٤٥م، وبرنامج الدعم الإضافي الأمريكي للعام ذاته ومشكلات الإعارة والتأجير. والقرض المصرفي الذي يبلغ ٥ ملايين دولار،

ومستقبل النفط في المملكة، والاتصالات بما فيها بناء المحطة اللاسلكية، وبناء مطار الظهران، والتعاقد الفرعي مع شركة تي دبليو إيه لإدارته خلال السنوات الثلاث بعد الحرب، وعرض الشركة بتشغيل المطار وصيانته بعد عودته إلى الحكومة السعودية، وإمكانية توقيع اتفاقية للطيران المدني بين البلدين، وأسس السياسة التجارية الأمريكية، وبناء مستوصف في جدة، وإمكانية استعمال القرض المصرفي لتمويل مشروع الخرج الزراعي. ويضيف بيرنز أن الأمير فيصل عبر عن الصداقة المتينة بين البلدين وامتنانه للدعم الأمريكي، وأنه أوضح أن رفض البعثة العسكرية الأمريكية لا يعني رفض الخدمات المدنية. ويبين بيرنز أنه لم يتم بحث إقامة مفوضية سعودية في واشنطن، مع وجود ما يدل على أن ذلك قد يحدث في غضون ستة أشهر.

R. 2

1945/08/08
890 F. 248/8-845 (4)

تقرير سري رقم ١٦٢ موقع من وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخ في ٨ أغسطس (آب) ١٩٤٥م، ومرفق به مذكرة رقم ٢٣٧ من إدي إلى يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي، مؤرخة في ٥ أغسطس ١٩٤٥م، ومذكرة أخرى رقم ١٧/ ٢/ ٦/ ٨٣ من يوسف ياسين إلى إدي، مؤرخة في ٢٧ شعبان ١٣٦٤ هـ الموافق ٦ أغسطس ١٩٤٥م، ومذكرة رقم ٢٣٨ من إدي إلى يوسف ياسين، مؤرخة في الرياض في ٦ أغسطس ١٩٤٥م.

يفيد إدي أنه قدم إلى الملك عبدالعزيز آل سعود مسودة اتفاقية حول مطار الظهران مشيراً إلى أن النص كان من صياغة شوميت Lt. Col. Shumate وإليس Lt. Col. Ellis حسب تعليمات وزارة الدفاع، ويقول إنه أجرى بعض التعديلات التي تأخذ في الاعتبار النقاط التي أبدى الملك تحفظات بشأنها أو النقاط التي تحتاج إلى مزيد من الإيضاح. ويفيد إدي أن الملك عبدالعزيز وافق على الاتفاقية التي وقعها بعد ذلك يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي.

ويوضح إدي أن تحفظات الملك عبدالعزيز تركزت على مظاهر سيادته مثل رفع العلم السعودي على المواقع التي يشغلها الخبراء الأمريكيون داخل البلاد حيث تنتشر أجهزة الملاحة الجوية المساندة. ويستدرك إدي قائلاً إن هذا في مصلحة أمن الأمريكيين الموجودين في تلك المناطق المنعزلة لأن العلم السعودي سيحميهم.

ويلفت إدي النظر إلى أن الاتفاقية تنحصر في استعمال المطار للأغراض التابعة لقيادة النقل الجوي ذات المصلحة القومية. أما امتيازات الطيران المدني وحقوقه فتمنح دون تمييز. ويذكر إدي أن الملك رفض منح الجيش

الأمريكي حق منح التعاقد الفرعي وأصر على أن تعود حقوق تشغيل المطار وصيانته إلى الحكومة السعودية في حال انتهاء حاجة الجيش الأمريكي للمطار قبل نهاية السنوات الثلاث التي تعقب الحرب، مع إبقاء الباب مفتوحاً أمام المفاوضات لاستخدام المطار للأغراض المدنية حالما تسمح الظروف بذلك.

ويشير إدي إلى أن هناك تسامحاً بشأن الأديان الأخرى وأساليب الترفيه البريئة، ويضيف أن الوقت لم يتسع لمناقشة الفصل في الجرائم التي تدخل فيها أطراف من جنسيات مختلفة ولا لمناقشة موضوع الجمارك والجوازات. ويقول إدي إنه وجايلز Giles كانا حريصين على توقيع اتفاقية تشمل النقاط الأساسية دون التعرض للتفصيلات واستغلال فرصة سانحة لإبرام معاهدة بسرعة عكس ما هو متوقع ضمن معطيات مماثلة سابقة. ويضيف إدي أنه يرغب في المرة القادمة أن يقدم النص إليه وإلى الحكومة السعودية قبل التوقيع على الاتفاقية بوقت كاف حتى يتسنى للطرفين دراسته بتمعن وعدم اتخاذ قرار سريع.

ويقارن إدي بين عدم تردد الملك عبدالعزيز في الموافقة على بنود الاتفاقية الحالية ومعارضته لإرسال البعثة العسكرية الأمريكية في المرة السابقة. ويعزو هذا التغيير إلى ما سمعه مؤخراً عن قرار الحكومة الأمريكية تقديم الدعم للمملكة وإلى التقرير الإيجابي الذي أعده الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود وزير الخارجية السعودي على أثر زيارته إلى واشنطن. ويعتذر إدي في نهاية تقريره عن الأسلوب السيء الذي صيغت به الاتفاقية لضيق الوقت.

R. 4

1945/08/08
890 F. 001 Abdul Aziz/8-845 (1)

رسالة رقم ١٦٣ موقعة من وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٨ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يشير إدي إلى توجيه وزارة الخارجية رقم ٢٧٥ المؤرخة في ١ مايو (أيار) ١٩٤٥م وإلى برقية الوزارة رقم ٤٢ المؤرخة في ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٤٥م المتعلقين بتسليم الكرسي المتحرك الثاني الذي أوصى الرئيس الراحل فرانكلين روزفلت Franklin D. Roosevelt بتقديمه هدية إلى الملك عبدالعزيز آل سعود، والذي حرصت أرملة الرئيس على إرساله، كما تتحدث الرسالة عن مدى تأثر الملك عبدالعزيز بتلك الهدية وعن الكلمات التي أوصى بنقلها إلى السيدة رزوفلت تعبيراً عن شكره وحزنه على الرئيس الراحل.

R. 1

1945/08/08
890 F. 5045/8-845 (1)

برقية رقم ٤٥ من وولتر بيرج Walter W. Birge المدير العام لشركة الزيت العربية

الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٨ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

تقول البرقية إن إضراب العمال انتهى ذلك اليوم على أثر نشر رسالة وصلت من أمير المنطقة في ٧ أغسطس مفادها أن الملك أرسل برقية يوم ٦ أغسطس يأمر فيها العمال بالعودة إلى العمل على مدى الأيام الستة القادمة، ويقول إنه سيبحث الأمر مع الشركة. ويضيف الأمير أنه ينقل أمر الملك إلى العمال بالعودة إلى العمل صباح الأربعاء الثامن من أغسطس ١٩٤٥م، ويشير هنا إلى برقيته رقم ٤٤ المؤرخة في ٤ أغسطس ١٩٤٥م.

R. 5

1945/08/08
890 F. 51/8-745 (6)

برقية سرية وعاجلة رقم ٦٦٨٩ موقعة من جيمس بيرنز James Byrnes وزير الخارجية الأمريكي إلى كولادو E. G. Collado في السفارة الأمريكية في لندن، مؤرخة في ٨ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يشير بيرنز إلى برنامج الإمداد البريطاني الأمريكي المشترك المقرر للمملكة العربية السعودية والذي تبلغ قيمته ١٠ ملايين دولار تتقاسمها مناصفة كل من الحكومة الأمريكية والحكومة البريطانية، كما يتحدث عن مذكرة أخرى قدمتها الحكومة الأمريكية تفيد بتخصيص دعم إضافي أمريكي قيمته ٦ ملايين دولار تحت برنامج الإعارة والتأجير تشمل ١٠ ملايين ريال من الفضة وبضائع بقيمة ٣ ملايين دولار أنفق منها بالفعل ١,٦ مليون دولار وبقي منها ١,٤ مليون دولار تستغل في شراء ما تريده المملكة من البضائع وهي على الأغلب من القمح والأدوية. ولا علاقة لهذه الريالات بالمبلغ الذي ضرب من قبل وهو ١٧ مليون ريال والذي شحن إلى المملكة لكي يباع إلى الشركات الأجنبية والمفوضية الأمريكية.

وتقول البرقية إن بإمكان الحكومة السعودية استثمار ٤٠ بالمائة من ثمن الريالات بالدولار في شراء الذهب وأن تحقق ربحاً يصل إلى ٥٠ بالمائة من قيمة الريالات. ويضيف بيرنز أن المملكة لم تعلق على هذا البرنامج حتى ذلك الحين، ويشير إلى إبلاغ الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود وزير الخارجية السعودي بتفصيلات البرنامجين لعام ١٩٤٥م. ويقول إن الأمير بدا مقتنعاً بأن أرباح الذهب ستغطي الفارق بين المبلغ الذي طلبته المملكة والمبلغ المخصص.

ويوضح بيرنز أن الأمير فيصل تلقى تأكيدات بأن البحث جار للعثور على طريقة لدعم المملكة بعد انتهاء قانون الإعارة والتأجير وعلى مدى ٥ سنوات بعد انتهاء الحرب، وأن التأخير مرده إلى ضرورة إقناع الكونجرس والشعب الأمريكي بجدوى ذلك الدعم. ويضيف بيرنز أن الأمير أبلغ أن الدعم في المستقبل سيكون على سبيل

القرض وليس الهبة ولكن دون أن تشكل عبئاً على الاقتصاد السعودي، كما أبلغ الأمير فيصل بأن من الأفضل الاستعانة بأحد الخبراء الأمريكيين لنقل حاجات المملكة إلى الكونجرس، على أن تقتصر طلبات الحكومة السعودية على الحاجات الأساسية، كما أبلغ الأمير بالقرض المصرفي الذي يبلغ ٥ ملايين دولار يسدد على مدى سنوات.

وأوضح بيرنز أن أرامكو تعهدت للبنك بتقديم دولارات إلى الحكومة السعودية تكفي لسداد التزاماتها تجاه البنك، وأن الأمير أحيط علماً بذلك. أما عن دعم الميزانية السعودية على المدى الطويل فلم يتحقق شيء يذكر رغم اجتماعات عدة عقدت مع القاضي فينسون Judge Vinson ولكنه لم يبت في المسألة قبل انتقاله إلى المالية، كما أن وزارة البحرية تنتظر تحرك سنايدر Snyder أو وزارة الخارجية.

ويقول بيرنز إن شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company أبدت استعدادها للتعاون مع أي خطة تراها مناسبة، ثم يورد خطتين لتقديم الدعم إلى المملكة، الأولى تعتمد على شراء بليون برميل من النفط السعودي في باطن الأرض بحسم قدره ١٥ بالمائة من سعر أرامكو على البرميل على أن تدفع وزارة البحرية سلفاً سنوية على العائدات النفطية تكفي لموازنة الميزانية السعودية لخمس سنوات، على ألا تتجاوز السلف خمسين مليون دولار. وأما الخطة الثانية فتعتمد على حصول المملكة على قرض بالدولار من بنك الاستيراد والتصدير EXIMBANK على أن تتخذ ترتيبات خاصة مع أرامكو تتعهد بموجبها الشركة بتقديم مبالغ بالدولار إلى المملكة تكفي لسداد التزاماتها. وهذه الترتيبات تعتمد على قبول البحرية بشراء النفط، وهذا ما لم تتعهد به البحرية حتى الآن. أما الخطط الأخرى مثل قيام أرامكو بمد خط أنابيب نفط فلم يكن هناك حاجة لها.

R. 5

1945/08/08
890 F. 612/4-845 (2)

برقية سرية رقم ٤٠٤ موقعة من جيمس بيرنز James Byrnes وزير الخارجية الأمريكي إلى المفوضية الأمريكية في القاهرة، مؤرخة في ٨ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يشير بيرنز إلى برقية الوزارة رقم ٧١٧ المؤرخة في ٢٨ مارس (آذار) وإلى برقية جدة رقم ٢٦ المؤرخة في ٣ أبريل (نيسان) وإلى برقية القاهرة رقم ٣٤٨ المؤرخة في ٢٨ يونيو (حزيران)، ويقول إن حملة مكافحة الجراد ينبغي أن تبقى مشروعاً بريطانياً خالصاً. ويورد بيرنز عبارات وليم إدي William A. Eddy التي يشير فيها إلى أثر المشكلة الوحيدة وهي عدم مشاركة أي أمريكي في استكشاف المناطق الداخلية من المملكة. ويضيف بيرنز أن المشاركة بالتساوي أمر غير وارد، ويورد قول إدي إن من الأفضل أن يعمل البريطانيون والأمريكيون كل على حدة في المملكة العربية

السعـودية. ويعرب بيـرنز عن اقتـناعه بأن مساهـمة الولايات المتـحدة في المشروعـات الزراعية مثل مشروع الخرج يحسن علاقاتها بالمملـكة أكثر مما لـو أنفقت المبلـغ ذاته في مساهمة ضئيلة في مكافحة الجراد تحت إدارة بريطانية. وينهي بيرنز برقيته قائلاً إن مشروع مكافحة الجراد يجب أن يبقى بريطانيا ما لم تظهر حاجة ماسة إلى معلومات مهمة.

R. 7

1945/08/08
890 F. 6363/8-845 (1)

رسالة مـوقعة من وولر L. W. Waller من مكتب المشتريات بإدارة الاقتصاد الخارجي إلى ريتشارد سانجر Richard H. Sanger من قسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكـية، مؤرخة فـي ٨ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يطلب وولـر في رسالته من سـانجر أن يوافق على قـيام الشركة الأمريكية للـتجارة بشراء قطع غـيار نقدا لصالح شركة الـزيت الـعربـية الأمـريـكيـة (أرامكـو) Arabian American Oil Company لاستـعمالهـا في مشروع مد خـط أنابيب النفـط في المملكة العربـية السعوديـة، ويقول إن التفـصيلات موجودة في رسالة كتبها وولتر بايرون Brig. Gen. Walter B. Byron مدير قسم التخطيط في هيئة النفط التابعة للجيش والبحرية.

R. 7

1945/08/08
FW 890 F. 0011/6-745 (1)

رسالة مـن وولتر كوتـشينج Walter M. Kotsching معاون رئيس قسم شؤون المنظمات الدولية إلى هيـلين ميلر ديفس Helen Miller Davis، مؤرخة في ٨ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يشير كوتشينج إلى رسالة ديـفس المؤرخة في ٧ يونيو (حزيران) ١٩٤٥م بشأن رغبتها في الحصول عـلى معلومات عـن دستور المملكـة العربية السعودية وميثاق الجامعة العربية، ويقول إن أحدث ما لـديهم هو دستـور الحجاز لعام ١٩٢٦م. ويضيـف أن ميثاق الجامعـة العربية سينشر بالإنجليزية في «المجلة الأمريكية للقانون الدولي» *American Journal of International Law* عدد أكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩٤٥م.

R. 2

1945/08/08
FW 890 F. 515/8-845 (1)

برقـية سرية رقـم ٣٠٩ من وليـم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٨ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يقول إدي إن بناء مـطار الظهران يتطلب ملايين الـريالات لتغطـية النفقـات المختلفة، ويتساءل إن كان بإمكان وزارة الخارجية الأمريكية العمل على سك نقود إضافية بسعر البيع، لأن شراء الريالات من السوق المحليـة سيؤدي إلى تقلص كميات الريال وارتفاع سعره في السوق.

R. 5

1945/08/09
890 F. 5018/8-945 (1)

رسالة تـغطية موقـعة من وليم راونتـري William M. Rountree من المفوضية الأمريكية في القاهـرة إلى هارولد هوسكنـز Harold B. Hoskins المستـشار الاقتصـادي في المفوضيـة والموجود في واشنطن، مؤرخة في ٩ أغسطس (آب) ١٩٤٥م ومرفق بها رسالة من وليم إدي William A. Eddy الوزير المـفوض الأمريكي في جدة إلى هوسكنز، مؤرخة في ٢ أغسطس، ورسالة جوابية من راونتري إلى إدي.

يشير روانتري إلى الرسالتـين المرفقتين ويفيد أنه يبعث بهما إلى هوسكنز والمسؤولين في وزارة الخارجية لعلـمه بمدى اهتمامهم بمتابعة آخر المسـتجدات فيما يخص وضع إمدادات الحبوب في غرب المملكة العربـية السعودية.

R. 4

1945/08/09
890 F. 5018/8-945 (2)

رسالة من وليم راونتري William M. Rountree نيابة عن هارولد هوسكنز Harold B. Hoskins مستشـار الشؤون الاقتصاديـة بالمفوضية الأمريـكية في القاهرة إلى وليم إدي William A. Eddy الـوزير المـفـوض الأمريكي في جدة مضمنة طي رسالة تغطية موقعة من راونتـري إلى هوسكنز الموجود في واشنطن، مؤرخة في ٩ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يفيد راونتري أنه تسلم في غياب هوسكنز رسالة إدي المؤرخة في ٢ يوليو (تموز) ١٩٤٥م بشـأن محادثـاته مع نائـب وزير الخارجـية السـعودي التـي تناولـت كمـيات الحبـوب والبنسـلين التي طلبـها الملك عبدالعـزيز آل سعود. ويـقول راونتري إن مركـز إمدادات الشرق الأوسط Middle East Supply Centre يبذل كل ما في وسعه لتوفير تـلك الطلبات رغم كل العقبات، ويضيف أن هناك ٧٤٥٠ طناً من القمح والدقيـق باقية من الإمدادات المدرجة ضمن برنامج عام ١٩٤٥م، ويعطي تفصـيلات عن الكـميات التي تم إرسـالها والكميات المتبقية، ويشير إلى أنه اقترح استيراد الكميـة المتبقية مـن القمح من أثيوبـيا رغم احتمال تأخير تسليمها. كما يتحدث راونتري عن ٢٤٠٠ طن من الأرز خُصصت للمنطقة الغربية من المملكة، ويبـين أن المركز يخطط لإمدادها في شكل شحنات شهرية. كما يشير إلى تـخصيص كـمية من تـلك الإمدادات للحجـاج وقدرها ١٨٠٠ طن من القمـح، و٥٠٠ طن مـن الأرز. ويوضح مـن جهة أخرى أن إدارة الاقتصاد الخارجي في وزارة الخارجية الأمريكية أرسلت ٤٠٠ مليون وحدة من البنسلين في إطار برنامج الإعارة والتأجير إلى دول الشرق الأوسط، وذلك قبـل البدء بإرسال الشحنـات بطريق التسويق التجاري العادية؛ وهذا يعني أن المملكة ستحصل على كل ما تحتاجه من البنسلين. ويقول راونتري

إن الإدارة تطلب من فرد أولت Fred H. Awalt ممثل مركز إمدادات الشرق الأوسط في جدة إعداد طلب خاص لشحن البنسلين إلى المملكة إذا كانت العملية ستتم ضمن نطاق برنامج الإعارة والتأجير.

R. 4

1945/08/09
890 F. 5045/8-945 (1)

برقية سرية رقم ٣١٠ من وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٩ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يقول إدي إن الملك عبدالعزيز آل سعود أبلغه أن فلويد أوليجر Floyd W. Ohliger المدير العام لشركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company يوجه الإهانات إلى العمال السعوديين في الشركة بشكل غير لائق، وإن أوليجر شخص كاذب وغير جدير بالثقة. ويذكر إدي أنه بالرغم من أن الملك طلب منه عدم الالتفات إلى هذا الأمر، إلا أن استياءه الشديد لما يحصل، مع تجدد حركة الإضراب العام بين العمال السعوديين في أرامكو يجعلان الوضع في غاية الخطورة.

R. 5

1945/08/09
890 F. 5045/8-945 (4)

تقرير رقم ٥ موقع من وولتر بيرج Walter W. Birge نائب القنصل الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخ في ٩ أغسطس (آب) ١٩٤٥م ومرفق به رسالة رقم ١٦٥ من فلويد أوليجر Floyd W. Ohliger المدير العام لشركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company في الظهران إلى خالد السديري أمير منطقة الظهران، مؤرخة في ٥ أغسطس ١٩٤٥م.

يشير بيرج إلى برقيتيه رقم ٤٤ و٤٥ المؤرختين في ٤ و٨ أغسطس على التوالي بشأن إضراب العمال السعوديين عن العمل خلال الفترة من ٤ إلى ٨ أغسطس ١٩٤٥م، ويقول إن حركة الاحتجاج انتهت بعد أن نشر الأمير خالد السديري برقية من الملك عبدالعزيز آل سعود يأمر فيها العمال بالعودة إلى العمل. ويشير بيرج إلى برقية أخرى يطلب فيها الملك من الأمير السديري حل مشكلات العمال من خلال التفاوض بين ممثلين عن الشركة والحكومة والعمال. ويذكر بيرج أن أسباب الإضراب تتمثل في غياب أي تنظيم ينقل إلى الشركة شكاوى العمال ورغباتهم بالإضافة إلى عدم استجابة الشركة لشكاوى العمال. ويبين بيرج أن بعض الموظفين يتذمرون من ظروف معيشتهم، ولعلهم كانوا هم المحرضين على الإضراب عن العمل لعدم مساواتهم في الرواتب والامتيازات بالعمال من جنسيات أخرى. ويقول بيرج إن ثمة أسساً حقيقية لهذه

الشكاوى، ويشير إلى أن غياب الحوار بين الشركة والعمال، والاعتماد على الأمير خالد السديري في هذا هو من بين العوامل التي أدت إلى الإضراب، إضافة إلى أن العمال لم يتأثروا بمحاولات الشركة تقديم تفسير لسلم الأجور والزيادات التي قررتها في المرتبات، حتى إنهم مزقوا الملصقات التي وزعتها الشركة في مخيماتهم.

ويفيد بيرج أن عدداً من العمال غير الراغبين في الإضراب خضعوا إلى التهديد، لكنه يقول إن منظمي الإضراب الحقيقيين مجهولون، ولم يستبعد ضلوع بعض التجار المحليين في التحريض على الإضراب لأنهم أول من سيستفيد من زيادة أجور العمال من خلال رفع أسعار السلع. ويضيف بيرج أن العمال السعوديين ربما خططوا لهذا الإضراب المنظم بعدما درسوا أساليبه، ويستبعد أن يكون العراقيون هم من حرض على هذا التحرك خصوصاً بعد إبعاد المشاغبين منهم إلى بلادهم.

ويبين بيرج أن رأس تنورة لم تتأثر بالإضراب تأثر الظهران التي توقف العمل فيها تماماً، كما يشير إلى اهتمام الملك بما يحدث، وإلى قلق الأمير السديري من هذه المسألة. ويذكر بيرج أن أنظمة المملكة العربية السعودية تحظر مثل هذه الممارسات، وأن الملك أعلن صراحة أنه لا يريد لشعبه أن يتبنى أساليب الغرب، ولذلك لم يكن هناك استعداد للتعامل مع هذا الوضع. وينقل بيرج عن أحد موظفي الشركة قوله إن الشركة تتعلم من التجربة، وإن الحاجز اللغوي بين الإدارة والعمال يؤدي إلى كثير من المصاعب، ولا بد من تشكيل فريق من العمال السعوديين للتحدث باسم الآخرين والعمل على حلّ المشكلات قبل أن تتفاقم.

R. 5

1945/08/10
890 F. 248/8-145 (1)

رسالة من ستوكلي مورجن Stokeley W. Morgan رئيس قسم الطيران بوزارة الخارجية الأمريكية إلى ولش بوج L. Welch Pogue رئيس مجلس الطيران المدني، مؤرخة في ١٠ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يشير مورجن إلى رسالة بوج المؤرخة في ١ أغسطس ١٩٤٥م حول اتفاقية إدارة مطار الظهران التي تزمع شركة تي دبليو إيه TWA التوصل إليها مع المملكة العربية السعودية، ويقول إنه يرفق نسخة من مسودتي الاتفاقيتين اللتين سيناقشهما جاك نيكولز Jack Nichols نائب رئيس شركة تي دبليو إيه مع السلطات السعودية (المسودتان المشار إليهما غير موجودتين). ويقول مورجن إنه إذا رأى المجلس تعديل أية فقرات، فإن الوزارة ستبلغ نيكولز بهذه التعديلات عن طريق المفوضية في القاهرة.

R. 4

1945/08/10
890 F. 504/8-1045 (4)

رسالة موقعة من ماكوم J. B. McComb من قسم علاقات الموظفين بشركة (أرامكو) Arabian American Oil Company في سان فرانسيسكو إلى شبلي R. B. Shipley رئيسة قسم الجوازات بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١٠ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يطلب ماكوم من شبلي تزويده بالمعلومات الضرورية التي توضح الظروف التي تلزم الشركات العاملة في الخارج بدفع نفقات إعادة موظفيها إلى الوطن عند انتهاء عقودهم. ويشير إلى السياسة التي تتبعها الشركة في عملها في الخارج في هذا المجال. كما يذكر أن عدد الموظفين الذين سرحوا من العمل لمختلف الأسباب بلغ ١٥٠ موظفاً عام ١٩٤٥م. ويلاحظ في هذا السياق أن الشركة قد التزمت بدفع نفقات ترحيل أي من العمال الذين ثبت أنهم غير قادرين لأسباب بدنية على مواصلة عملهم في المملكة العربية السعودية، كما التزمت بدفع مرتباتهم خلال رحلة عودتهم وحتى وصولهم إلى ديارهم. ويضيف أن إدارة الشركة تبذل كل الجهود لإحاطة العمال علماً بظروف العمل والمعيشة والمناخ في المملكة قبل تعيينهم، وذلك تلافياً لإجراءات الاستقالة أو التسريح بعد فترات عمل قصيرة. كما تتخذ كافة الإجراءات لاختيار العمال الذين ترسلهم للعمل في المملكة والتأكد من صلاحيتهم للعمل هناك.

ونتيجة لذلك، كما يقول ماكوم، فإن المسؤولين في الشركة يقدرون أنه يتم تعيين واحد فقط من بين كل ٧٥ متقدماً للعمل لديها.

وبالإضافة إلى ذلك، يشير ماكوم إلى حرص الشركة على دفع الرواتب والتعويضات الملائمة للخدمات التي يقدمها العاملون لديها. كما تسعى إلى توفير ظروف الراحة والأمن المناسبة لهم في مواقع عملهم. وفي هذا السياق، كما يقول، فإن ظروف المعيشة التي توفرها الشركة لعمالها في المملكة تبقى ممتازة عموماً، رغم تفاوتها من موقع لآخر. ويقدم ماكوم وصفاً لظروف المعيشة والمرافق والخدمات التي تحاول الشركة توفيرها لموظفيها العاملين في المملكة، سواء منهم الذين ترافقهم زوجاتهم أو الذين قدموا للعمل بمفردهم.

ويخلص ماكوم من ذلك كله إلى أن الشركة تتحمل أعباء كبيرة بسبب نفقاتها على توظيف العمال ونقلهم للعمل في المملكة، وهي تكاليف متراوحة في مجملها، لكنها تقدر في متوسطها بمبلغ ٢٨١٢ دولار في السنة للعامل الواحد.

ثم يتحدث ماكوم عن حالات التسريح عن العمل لأسباب مختلفة خلال الفترة من ١ يونيو (حزيران) ١٩٤٤م إلى ١ يونيو ١٩٤٥م، وقد بلغت في مجملها ١٥٠ حالة، كانت ٨٣ بالمائة منها لأفراد قضوا فترات من العمل تقل عن ستة أشهر؛ كما كان بسبب

الاستقالة بالنسبة إلى الأغلبية العظمى من حالات التسريح الشعور بالغربة والحنين.

وفي كل تلك الحالات، كما يقول ماكوم، تحملت الشركة تكاليف سفر العمال المسرحين ودفعت أجورهم حتى وصولهم إلى ديارهم، مما يشكل عبئاً ثقيلاً، خصوصاً في الحالات التي يكون فيها الموظف هو الذي يقرر لأسباب شخصية إنهاء عقد التوظيف الذي بينه وبين الشركة.

ويضيف ماكوم معلّقاً على ما سبق أن بإمكان وزارة الخارجية الأمريكية أن تدرك والحال تلك لماذا قررت الشركة ألاّ تتحمل مستقبلاً نفقات عودة العمال إلى بلادهم في الحالات التي يتم فيها تسريحهم لتقصير من جانبهم أو لاستقالتهم لأسباب شخصية. ويلاحظ أن تلك النفقات، بالإضافة إلى التكلفة الإجمالية الباهظة التي تتحملها الشركة بتوظيف العمالة الأمريكية، تشكل عبئاً يعرقل نجاح نشاط الشركة في الخارج.

وبناء عليه، يطلب ماكوم من وزارة الخارجية الأمريكية موافقتها على شرعية القرار الذي اتخذته الشركة.

R. 4

1945/08/10
890 F. 51/9-1445 (4)

مسودة رسالة من ويلارد ثورب Willard L. Thorp مساعد وزير الخارجية للشؤون الاقتصادية إلى جون سنايدر John W. Snyder مدير مكتب التعبئة الحربية في البيت الأبيض، أعدت في ١٠ أغسطس (آب) ١٩٤٥م، لم ترسل ومرفق بها خطتان بديلتان لتقديم الدعم للمملكة العربية السعودية بعد توقف برنامج الإعارة والتأجير، والرسالة والخطتان مضمنتان طي مذكرة من تشارلز راينر Charles Rayner مستشار شؤون النفط في وزارة الخارجية الأمريكية إلى تشارلز دارلنجتون Charles Darlington رئيس قسم تصدير النفط في الوزارة، مؤرخة في ١٧ أغسطس (آب) ١٩٤٥م، وهناك نسخة أخرى من الرسالة مضمنة طي مذكرة من بول ماجواير Paul McGuire من قسم الشؤون المالية والنقدية في وزارة الخارجية إلى ثورب، مؤرخة في ١٤ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٥م.

يتحدث ثورب عن امتياز النفط الذي تملكه شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company في المملكة العربية السعودية وعن احتياطيات النفط الهائلة الموجودة في المملكة والتي يبلغ المؤكد منها ٥ بلايين برميل، في حين تقدر الكمية المخزونة بالفعل بأكثر من هذه الكمية بأربع مرات أو خمس. ويلفت النظر إلى أن المصالح النفطية في أمان مادام الملك عبدالعزيز آل سعود في الحكم.

ويشير ثورب إلى المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها المملكة، ويقول إن الحكومة السعودية لن تتمكن من موازنة اقتصادها

اعتماداً على النفط قبل ٥ سنوات. ويتحدث ثورب عن برنامج الإمداد المشترك الذي قدمت بموجبه كل من بريطانيا والولايات المتحدة بالمناصفة دعماً قيمته ١٨ مليون دولار عام ١٩٤٤م لحكومة المملكة، ثم ينتقل إلى برنامج الدعم المقدر لعام ١٩٤٥م، مبيناً أنه يتكون من ١٠ ملايين دولار يضاف إليها ٦ ملايين دولار من الإمدادات التكميلية تنفرد الولايات المتحدة بتقديمها. ويمضي ثورب قائلاً إن الرئيس الأمريكي وافق على استمرار برنامج الإعارة والتأجير بالنسبة إلى المملكة لكن وفق شروط محددة. ويرى ثورب أنه لابد من إيجاد طرق بديلة لدعم المملكة ريثما تتمكن من الاعتماد على مواردها الخاصة من النفط، ويشير إلى خطتين بديلتين تم وضعهما لهذا الغرض بعد التشاور مع زعماء الكونجرس وفرد فنسون Fred M. Vinson وزير المالية الأمريكي، ويطلب من سنايدر التعليق على النسخة المرفقة منهما، وموافقته على طرح هاتين الخطتين على شركة أرامكو.

R. 5

1945/08/10
890 F. 51/9-1445 (9)

خطتان مقترحتان لدعم المملكة العربية السعودية مضمنتان طي مسودة رسالة من ويلارد ثورب Willard L. Thorp مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الاقتصادية إلى جون سنايدر John Snyder مدير مكتب التعبئة الحربية في البيت الأبيض، أعدت في ١٠ أغسطس (آب) ١٩٤٥م ولم ترسل، وهناك نسخة أخرى من الخطتين مضمنة طي رسالة من ثورب إلى جيمس تيري دوس James Terry Duce نائب رئيس شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company في واشنطن، مؤرخة في ٢١ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٥م.

تتضمن الخطة الأولى اقتراحاً بتعديل القانون الأمريكي بحيث يسمح لوزيري الحرب والبحرية بشراء النفط الخام خارج الولايات المتحدة، والحصول على موافقة الكونجرس لتخصيص الأموال اللازمة كي تدفع مقدماً عن عائدات النفط إلى المملكة العربية السعودية. كما تقترح الخطة أن تبيع الحكومة السعودية بليون برميل من النفط الخام في باطن الأرض إلى الحكومة الأمريكية على أن تقتطع هذه الكمية من امتياز شركة أرامكو وأن تتعهد الحكومة السعودية بعدم إلغاء امتياز النفط للشركة الأمريكية.

وتنص الخطة المقترحة على أن تدفع الحكومة الأمريكية ١٥ سنتاً عن البرميل الواحد من النفط داخل الأرض لقاء حيازة الكمية المذكورة. وتقول الخطة إن الفارق بين ثمن البرميل الذي ستدفعه الحكومة الأمريكية والثمن الأصلي الذي كانت ستدفعه الشركة بعد استخراجه وهو ٢٣ سنتاً يمثل خدمة الدين المترتبة على دفع العائدات سلفاً. وتتعهد

الحكومة الأمريكية بدفع هذه العائدات قبل الإنتاج لسد العجز في الميزانية السعودية على مدى خمسة أعوام من تاريخ حيازة الاحتياطي. وتحدد هذه الدفعات وفق ما توصي به هيئة من وزراء الخارجية والبحرية والحرب والمالية والمستشار المالي الأمريكي في المملكة على أن لا تتجاوز العائدات مبلغ ٥٠ مليون دولار ولا تتخطى مدة ٥ سنوات.

وتشير الخطة المقترحة كذلك إلى اتفاقية توقع في الوقت ذاته بين وزارة الحرب والبحرية الأمريكية من جهة وشركة أرامكو من جهة أخرى تنص على تزويد القوات الأمريكية متى ما طلبت ذلك بكميات النفط المتفق عليها بسعر التكلفة، وأن تتعهد الشركة بألاّ تمس خلال عملياتها التنقيبية بكميات النفط المخصصة للحكومة الأمريكية في باطن الأرض. كما تتعهد شركة النفط بموجب تلك الاتفاقية بتزويد القوات الأمريكية باحتياجاتها السنوية من النفط المكرّر في مختلف المواقع التي تحدّد لها، وبأن تمنح القوات الأمريكية الأولوية في ظروف الطوارئ، حتى ولو اقتضى ذلك أن تتخلى الشركة عن كامل إنتاجها، بما في ذلك المنتجات التي تم تكريرها، وبأسعار معقولة. وتتعهد الشركة أخيراً بالسعي حثيثاً إلى تنمية الامتياز المذكور وتطويره تجارياً بما يعود على المملكة بالرخاء ويضمن استقرارها السياسي وسلامة أراضيها.

أما الخطة المقترحة الثانية فتنص على تعديل القانون بحيث يستطيع وزيرا الحرب والبحرية شراء كميات من النفط الخام خارج أراضي الولايات المتحدة، وعلى موافقة زعماء الكونجرس على تقديم قروض مالية بالدولار إلى المملكة العربية السعودية. وتقترح الخطة توقيع اتفاقية بين بنك الاستيراد والتصدير EXIMBANK وحكومة المملكة، يقدم البنك بموجبها إلى المملكة مبالغ معينة سنوياً على مدى ٥ سنوات بما يكفي لموازنة الميزانية السعودية، على أن تعين الحكومة السعودية مستشاراً مالياً أمريكياً.

وفي المقابل، كما تقترح الخطة، تدفع الحكومة السعودية رسم خدمة على القرض يبلغ ٤ بالمائة، وتوافق على تسديد السلف بواقع ٥ ملايين دولار سنوياً، كما تتعهد بعدم إلغاء امتياز النفط وعدم اتخاذ أي إجراء من جانب واحد طالما بقيت هناك ديون مستحقة للولايات المتحدة على الحكومة السعودية. كما تبين الخطة المقترحة الضمانات التي يطلبها البنك والحكومة الأمريكية من شركة أرامكو التي يُقترح أن تدفع للمملكة العائدات المستحقة بالدولار بما يكفي لتسديد القسط المستحق كل سنة، وأن تشتري الحكومة الأمريكية من الشركة كميات من النفط يعادل ثمنها العائدات المستحقة بالدولار إلى الحكومة السعودية وفق الاتفاقية مع بنك الاستيراد والتصدير.

وتشمل الخطة المقترحة في الوقت ذاته توقيع اتفاقية بين الحكـومة الأمريكية وشركة أرامكو تتعهد فيها الشركة بيع الحكومة الأمريكية بليون برميل من النفط أو ما يعادل خُمس الاحتياطي المكتشف إذا كان يقل عن ٥ بلايين برميل، مع تحديد الـكمية المسـتخرجة في أوقـات الحرب والسلم، علـى أن تسلم الكميات المستـخرجة في أماكن محددة من الشرق الأوسط، وبسعر أقل من أسعار السوق. وتنص الخطة المقترحة على قيام شركة أرامكو بمد خط لأنابيب النفط من حقل أبقيق إلى أحد موانئ شرقي المتوسط وإلى ميناء آخـر على الخليج، على أن تـكون لذلك الخط طاقة ضخ محددة بـقدر معين من البراميل يومياً؛ هذا بـالإضافة إلى بناء مصفاة شرقي المتوسط بطـاقة ٥٠ ألف برميل يومياً. كما تتحدث الخطة المقترحة عن إمكانية تكرير الكـمية المطـلوبة مـن النفط لـصالح الجـيش والبحرية. وتـنص الخطة على تخصيـص ربع طاقة الأنابيب لنقل النفط من الـكويت حسب شروط يتفق عليها فيما بعد.

ويوضح الملحق (أ) لـلخطتين المذكورتين ضرورة توفير الضمانات التي نصت عليها الخطة الثانية لأن العائدات النفطية بالنسبة إلى المملكة هي مصدر الدولارات الوحيد لتسديد قرض بنك الاستيراد والتصدير، وذلك نظراً إلى أن معظم النفط المستخرج يباع في منطقة تتعـامل بالجنيه الاسترليني، ولأن أرامكو تحتاج إلى أن تكون عائداتها بالدولار لأغراض خاصة بها وبموظفيها ولا تستطيع دفع العائدات إلى المملكة بالدولار إلا بعد تغطية احتياجاتها الخاصة. لذلك يصر البنك على أن تدفع الشـركة العائدات النفطية المستحقة للمملكة بالدولار حتى تستعملها لتسديد أقساط القرض المستحقة عليها. ولذلك أيضاً، فإن من حق الشركة أن تحصل على ضمان من الحكومـة الأمريكية بشـراء كميات من النـفط بالدولار يكفي ثمنها لدفع الـعائدات المستحقة لحكومة المملـكة. كما يتناول المـلحق احتمال احتجاج شركات النفـط الأخرى في الولايات المتحدة على تدني سعر النفط العربي، ويقول إن من الضروري أن يباع جزء منه بالدولار لضمان تسديـد القرض المصـرفي. كما يـبين الملحـق تفصيلات تسديد القرض من نسبة مبيعات النفط.

أما الملحق (ب) فـيتضمن مسودة تعـديلٍ لقانون احتيـاطي النفط في البحرية الأمريـكية بحيـث يتمكن ممـثلا الحكومة الأمـريكية من وزارتي البحرية والحرب الأمريكيتين من حيازة حصـص من احتـياطي الـنفط خـارج حدود الولايات المتـحدة وممتلكاتهـا، على أن يكون ذلك النفط مشتركاً بينهما بناءً على تشاور مسبق مع وزير الخارجية الأمريكي وبناءً على موافقة رئيس الولايـات المتحدة، على أن تتم جـميع العقود بالتشاور مع لجان الكونجرس المختصة. ويحصر القانون المـعدل استعمالات النفط في هذه الحال بالأغراض الأمنية ويحظـر نقله إلى القنوات التجارية.

R. 5